

Handwritten mark resembling a stylized 'A' or 'B' with a diagonal line through it.

Handwritten 'PP'.

Handwritten 'G161' over 'COLE'.

Handwritten 'AP5698'.

# الحقوق

بمقتضى قانون تنظيمية بلدية اورشليم  
\* تصدر في بافا - مستمرا عشرة اشهر \*

Handwritten in a circle: '4' over '1927/28' over a small '+'.

لصاحبها ورئيس تحريرها

الحسامي  
المحسني  
فهمي

## AL-HOUKOUK

A Judicial Scientific and Educational Review

PUBLISHED MONTHLY

PROPRIETOR & EDITOR

FAHMI EL-HUSSEINI, ADVOCATE

Jaffa Palestine

الجزء ١ | تشرين ثاني ١٩٢٧ | السنة ٤

مطبعة الحقوق ببافا



AP 5690  
4/1397/28

## كلمة لا بد منها

عزما على اصدار جريدة سياسية لنقوم بها بقطنا من الخدمة السياسية كما قد قنا  
بمجلاتنا الحقوق ببعض ما علينا من الواجب لهذه الامة من الوجهة العلمية .  
ولما كان هذا العمل اي اصدار جريدة ومجلة يقتضي من الاستعدادات شيئا كثيرا  
فقد اخذنا منذ ابتداء سنة المجلة الرابعة في الاستعداد اللازم لذلك مما ادي الى احتجاب  
مجلة الحقوق عن قرائها عدة اشهر .

والآن وقد وقفنا الله الى تنفيذ خطتنا برمتها من تجهيز مطبعتنا بالادوات  
اللازمة واصدار جريدة صوت الحق صنواً لمجلة الحقوق فتقدم الى الجمهور الكريم بالعدد  
الاول من السنة الرابعة وسيجد فيه ما اعتاد من الابحاث العلمية المتكررة التي عهدنا  
بكتابتها لكتاب قديرين .

كما اننا نتقدم الى قراء مجلتنا الكرام بالمعذرة عن احتجاب المجلة عنهم هذه المدة  
ونعدهم بعدم تكرار تأخير كهذا والله الموفق .

\*\*\*

### كانون ثاني لاتشرين ثاني

ان سنة الحقوق الرابعة لتبدي . من كانون ثاني سنة ١٩٢٨ وقد سها على المرتب فجعل ابتداءها  
من نشرين ثاني لذلك نلفت انظار القراء الكرام

تشرين ثاني سنة ١٩٢٧

## المؤنصون على الحقوقية القضاء في فلسطين

يبدأ عهد استقلال القضاء في فلسطين بمد الاحتلال البريطاني منذ ان تولى سعادة فاضي القضاء السابق منصبه في هذه البلاد .

اما قبل ذلك فقد كان القضاء في فلسطين في حالة لا تطمين لما للواطر حيث كان اكثر القضاة البريطانيين من رجال الجيش الذين لم يارسوا القضاء وكان كل منهم يتمتع بسلطة تشبه السلطة التي يتمتع بها الملوك المستبدون اذ كان لكل منهم حق التشريع في منطقته والتدخل في احكام غيره من القضاة الوطنيين وله ان يزعزع ارضا او ملكا من شخص وان يسلها لاخر دون اي مقاضاة وان يمنع تنفيذ اي حكم اصبح مبرما وان يبطل اي حكم من احكام القوانين وان يبلغ القضاة الذين تحت رئاسته بان لا يعملوا بتلك الاحكام الى غير ذلك من السلطة المطلقة غير المقيدة بقانون من القوانين كما انه كان للاحكام العسكرية حق الاشراف على المحاكم ولهم توقيف الاجراءات في اي قضية من القضايا المدنية والجزائية ولم حق فصل القضاة في دواوينهم .

ولا انسى ما حييت الامر الذي اصدره احد اولئك القضاة الانكليز في ذلك الدور الى قضاء الصلح فنعهم به من اسقاط دعوى الضرب العادي ولو تصالح فيها المتخاصمون وذلك بناء على شكوى دائرة البوليس لادن ان اتعابهم في التحقيق تذهب سدى في حالة اسقاط الدعوى بصالح المتخاصمين . ولم يكن هذا القاضي يعطاء هذا الامر الذي يلقي فيه حكم القانون بل حكم بفسخ جميع الاحكام السابقة التي قررت بمحكمة الصلح اسقاط الدعوى فيها بسبب تصالح الخصام . كما ان فاضيا آخر اصدر امرا لمحاكم الصلح بمنعها من ان تقرر اجراء الحجج التحفظي . الى غير ذلك من الاوامر المخالفة للقوانين ولو اردنا تعداد الاوامر غير القانونية التي كان يصدرها القضاء او الادامر التي كان يصدرها السكرتير القضائي لضاقت بها صفحات هذه المجلة .

وقد كانت السلطة التي يتمتع بها السكرتير القضائي في ذلك الحين سلطة هادمة لاستقلال القضاء ايضا فكان من جقه ان يصدر اوامر وتعليمات للقضاة ليمسكوا بها في القضايا التي بين ايديهم

او في قضية معينة وله ان يفسر لهم القانون ويرغمهم على العمل بتفسيره .  
وقد كان عزل القضاة الوطنيين وطردهم من وظائفهم من ابسط الامور وكانت تكني لذلك  
اشارة بسيطة تعطي من القاضي الانكليزي او من الحاكم العسكري وكان لا منزلة للقضاة الوطنيين  
عند زملائهم البريطانيين وان حادثة خاق قاضي الاستئناف العليا مدعي عام نابلس ومحاولة ضربه  
اياها بالكراباج على رؤس من الجمهور خطأ بسيط يتعلق بعدم احضار جميع الشهود في قضية  
من القضايا الجنائية وتحليل المدعي العام نفسه من الضرب بالحروب من امامه وبالاستقالة من الوظيفة بعد  
ذلك مما يصور الحالة الاليمة التي كان يعانيها القضاة ورجال النيابة الوطنيين في ذلك الدور .

والحاصل ان هذا العهد الذي دام نحو سنتين في فلسطين كان من اشأم الادوار على القضاة  
لوطنيين وعلى المتقاضين . وقد انتهى هذا الدور باحداث وظيفة قاضي القضاة ويتولى سعادة قاضي  
القضاة السابق هذا المنصب واول عمل عمله هذا القاضي العظيم ذو الارادة  
الحديدية قضاؤه على سلطة السكرتير القضائي وابطاله العمل باوامره التي كان يلغها الى الحاكم ومنعه  
الحكام العسكريين والاداريين من التدخل في امور القضاة ومن الاشتغال به ومراعاة الكرامة القضاة  
الوطنيين وجعله عزلهم ولتصبيهم تبعاً لقواعد معقولة نوعاً ما . ولم يتوفق قاضي القضاة لاجراء كل  
هذه التحسينات في القضاء باليمن الذين بل انه قد لاقى مقاومة كبيرة من ذاقوا لذة السيطرة على  
الحاكم وصعب عليهم التخلص عنها ولكن شدة عزمه وجراؤه الادبية مكنته من ان يقضي على كل  
مقاومة اعترضته في سبيل تحرير القضاء في فلسطين وان يرغم المقاومين على ان يدعوا صاغرين  
امام ارادته الحديدية .

وبيتدي بعد هذا الدور الذهبي للقضاء في فلسطين فقد اثبت فيه القضاة البريطانيون  
والوطنيون انهم من خيرة رجال القضاء في العالم بما امتازوا به من ضمير ووجدان طاهر وقد انضم  
الى القضاة الانكليز في ذلك الحين قاضيان من خيرة القضاة وهما المستر كويلند والمسترب فاعنز  
بهما القضاء الفلسطيني .

وللقضاة في فلسطين في هذا الدور صحائف خالدة بيضاء نقية اثبتت فيها القضاة الفلسطيني  
المختلط في هذا الزمن انه نصير المظالم وملأه العدل فاوقف الحكومة عند حدها في كل امر لم  
تكن فيه على حق حتى اضحي المبدأ الوحيد لرفع الظلمة ورد كيد المتغلبين والقوة الزهية المصنعة  
على كل عات جبار . وصار الفلسطينيون ينظرون اليه نظرة ثقة واطمئنان ولو كان القضاء في فلسطين  
على غير الحال لكانت الحالة السياسية في البلاد على غير ما هي عليه الان ولكنت مقاومة الانتداب  
اشد كثيراً مما هي فاذا للقضاة في فلسطين فضل كبير على الحكومة في توطيد مركزها وتخفيف تضرر  
الشعب من اعمالها .

كيف لا وهو المصلح لخطيئاتها والمكفر الوحيد عن سيئاتها بل هو الوسيط العادل والحكم المنصف  
بين الحكومة والشعب .

فان ينس الشعب الفلسطيني الحكم العادل الذي اصدرته محكمة العدل العليا في قضية مياه

ارطاس ومنه ورفضها العمل بقانون منته الحكومة وقولها عنه في قرارها انه قانون ظالم يسلب الشعب حقوقه المدنية وانه مخالف للعهد الذي قطعه الحكومة الانكليزية على نفسها لاهالي البلاد .  
وان ينس حكماً بفسخ انتخابات المجلس الاسلامي الذي تلاعب بها انصار المجلس تلاعباً معيياً فخلصت البلاد بذلك الحكم العادل من كارثة عظيمة .

وان ينس حكم القاضي النزيه المستر كولند ورفيقه ماجد بك عبد الهادي في قضية انتخابات نابلس التي اقامتها الحكومة لارهاب اهالي فلسطين وارغامهم على الاشتراك في انتخابات المجلس التشريعي وعلى قبول الدستور التي فرضته الحكومة على الشعب فرضاً . وان ينس حكم القاضي المشار اليه ايضاً في القضايا التي اقامتها الحكومة على صاحب جريدة فلسطين بقصدكم في هذه الصحيفة الوطنية المخلصة .

وان ينس للمستروب ( وهو اقدر قاضي انكليزي جاء الى هذه البلاد ) ولزبيليه القاضي الوطنيين عزت بك عمر وشفيق بك الدجاني في قضية سليم افندي عبد الرحمن تلك القضية التي حاكمتها الايادي الاليمية للنيل من كرامته ولتلوث سمعة رجال اللجنة التنفيذية فكانت لحكمهم في تلك القضية دوي عظيم ارتجت له انحاء فلسطين من اقصى الى اقصى فراح له الشعب اشد الفرح وذعرت منه دوائر بوليس فلسطين ذعراً شديداً وكان من نتاجه ان خف ظلم رجال البوليس في البلاد .

وان ينس لهؤلاء القضاة المحترمين حكمهم في قضية جيم الذي اثبت عدم نزاهة البعض من ضباط البوليس ورجال الادارة وتحيزهم فيما يجرونه من التحقيقات بشأن الاعتداءات التي تقع من قبل البوليس على الاهالي فكان درساً عظيماً القادة الرئيس بومند اذ خاطبهم حين اعطاء القرار ( قائلاً يا رجال البوليس تذهبون لمنع الجرائم فتجرون ) .

وقد اشتهر من القضاة الوطنيين بالزاهة الحزم واستقلال الرأي القاضي عزيز بك الداودي في وقفه الشريف في قضية سلميت التي اتهم فيها كذباً بعض الأشخاص من اهالي سلميت بتدبير ثورة ضد الحكومة ولولا سلامة هذا القاضي في الحق لحكم هؤلاء في تلك القضية الملتفة والذي يزيد في قيمة عمل هذا القاضي العبقري ( الذي وصل في مدة وجيزة عن جدارة واستحقاق الى كرسي عال من كراسي القضاة ) انه اظهر هذا الاستقلال في الرأي . وقف هذا الموقف الشريف حين كانت السلطة العسكرية مهيمنة على البلاد . كان للحكام العسكريين حق المداخلة في امور المحاكم يوم كان يعزل القاضي لاول اشارة من الحاكم العسكري او رئيس المحكمة ففادى هذا القاضي النزيه بمركره في سبيل الواجب وعارض في الحكم على البرئين واشترك معه في الرأي زميل له فكانت النتيجة ان تخلص اولئك الابرياء من عقاب الموت . وقد اشتهر ايضاً من القضاة الوطنيين على افندي جاز الله من قضاة محكمة الاستئناف العليا وماجد بك عبد الهادي وميكائيل افندي ماني من قضاة المحاكم المركزية واسحق بك البديري من قضاة محاكم الاراضي

من القضاة الانكليز المستر كوري والمستروب والمستر كولند والمستر تيوت بغزارة العلم والافتدال

والاصابة في الاحكام وانهم والحق يقال من خيرة القضاة الذين يحق للقضاء ان يفخر بهم .  
ولكن وان كنا في حالة نخمد عليها من جهة استقلال القضاء ونزاهته فلنا كذلك من  
جهة التنظيم القضائي ومن جهة وحدة الاحكام في البلاد فقد الفيت محاكم التمييز وقصرت درجات  
المحاكم على درجتين فقط وجعلت بعض الاحكام قطعية غير قابلة للاستئناف فلا يجد المظلم مرجعا  
يرجع اليه لرفع ظلامته . كما ان طريق التدقيق الذي فتح هو تحت رحمة الترجمة في الاكثر فلا  
فائدة استفاد منها كما ان عدم توحيد مرجع الاستئناف وجعل استئناف الاحكام الصلحية تابعاً  
للمحاكم المركزية وعماكم الاراضي جعل في البلاد ست محاكم استئنافية في وقت واحد كل منها  
تجتهد اجتهاداً مختلفاً لاجتهاد المحاكم الاخرى فما تجتهد به محكمة مركزية يافا في مسألة قانونية نجتهد  
بخلافه محكمة مركزية حيفا . وبالنسبة للمشكلة مقتصرة على ذلك فان اشغال هذه المحاكم كثيرة فمن  
فصل دعاوي حقوقية الى فصل دعاوي جنح الى فصل دعاوي جنابة بحيث لا يبقى لديها من الوقت  
متسع لتدقيق القضايا الاستئنافية التي ترفع اليها حتى اصبحت وظائفها الاستئنافية عبارة عن تصديق  
الاحكام التي تستأنف اليها اعدم استطاعتها تدقيق ملفات القضايا التي تستأنف اليها .

اما محكمة الاستئناف العليا فبدلاً من ان تكون المحكمة الاستئنافية الوحيدة في البلاد او  
بالحرى بدلاً من ان يلغى طريق الاستئناف في البلاد ويستعاض عنه بمحكمة نقض واپرام واحدة  
منقسمة الى دائرتين دائرة مدنية ودائرة جزائية فقد جعلت دائرتين تشتغل كل منهما بالقضايا المدنية  
والجزائية معاً والحال ان وجود دائرتين لمحكمة الاستئناف تشتغل كل منهما بنفس الشغل الذي تشتغل  
به الدائرة الاخرى يوجب حصول اختلاف في الاجتهاد في المسائل القانونية فما يبرمه احدى تبتك  
الهيئتين لنقض مثيله الهيئة الاخرى ولذلك كان قسم كبير من احكام هذه المحكمة منافضاً لاحكامها  
الاخرى فبينما تقرر هذه المحكمة بان ليس لمحكمة الاستئناف فسخ الحكم من جهة الدلائل اتور في  
قضية اخرى فسخ الحكم للسبب المذكور .

وبينما نعد وجود المال المسروق وحده ليس بدليل كاف لا ثبات السرفة في قضية نعد كافياً لا ثبات  
ذلك في قضية اخرى وبينما نعد النواقص الاصولية غير موجبة لفسخ الحكم نعد ما موجهة في قضية اخرى .  
وبينما تمنع المحامي من ان يتكلم عن ضعف الدلائل في احدى القضايا الجزائية تسمع له بالتكلم في  
القضية الاخرى ، كما انه يوزن خذ عليها ايضاً اكثارها من تصديق الاحكام ونقضها نفسها مدافعة عن الحكم  
الابتدائي واخراجها موقف المحامي المستأنف بكثرة الاعتراضات الى درجة يكون معها المحامي المستأنف  
عليه في غنى عن الاجابة على اعتراضات المستأنف حيث يتولى قضاة المحكمة الاستئنافية هذه المهمة  
عنه والحال ان اشتراك قضاة المحكمة في المناقشة مما يضر في مصلحة العدالة لان من عادة الانسان  
ان يتحيز لرأيه وان يرغب في تأييد اعتراضه فكان من الواجب على القضاة المحافظة على الحياد وعدم  
الاشتراك في المناقشة كي لا يكونوا عرضة للتأثر من الاشتراك فيها وحتى لا يصبحوا اخصاماً بدلاً  
من ان يكونوا قضاة .

هذا وانني حيناً بانتظام سير الاحكام ولضمان جريان العدل ورغبة في استكمال اسباب التعسن

المطرد اقترح على الحكومة العمل على ادخال الاصلاحات الالية :

( ١ ) ان يوكل وضع القوانين الى لجنة من رجال القانون مؤلفة من الانكليز والوطنيين وان تعيد هذه اللجنة النظر في جميع القوانين التي سنت في عهد الانتداب وان تهذبها وان تزيل الغموض والابهام الموجود فيها .

( ٢ ) ان يلقى طريق الاستئناف ويستعاض عنه بطريق التمييز وان تجعل كل قضية كبيرة وصغيرة قابلة للتمييز .

( ٣ ) ان تشكل محكمة التمييز من دائرتين او ثلاث ويكون لكل منها اختصاص في نوع من القضايا فتكون احدهما لاستئناف الدعاوي الجزائية والاخرى لاستئناف الدعاوي المدنية والثالثة لاستئناف دعاوي الاراضي .

( ٤ ) ان تكون المرافعة في محكمة التمييز شفاهة في كل قضية تزيد قيمتها عن خمسين جنيهاً او يكون الحكم بالحبس زائداً على ستة اشهر او في حالة اداء المستأنف خمسة جنيهاً رسماً لمحكمة الاستئناف في القضايا التي يقل الحكم فيها عن ذلك . اما القضايا الاخرى فتكون المرافعة فيها تحريراً بين الخصام .

( ٥ ) ان تكون لمحكمة التمييز صلاحية اوسع في نقض الاحكام وان تضيق نظرية حق المحاكمة الابتدائية في تقدير الدلائل عن شكلها الحالي ونؤخذ في ذلك بنظريه محكمة التمييز العثمانية المتوسطة .

# الاوراق المالية والتعاملية

حول النقد الفلسطيني الجديد

نرى بمناسبة اصدار حكومة فلسطين نقداً فلسطينياً ان تقدم لقراء الحقوق كلمة موجزة عن الاوراق المالية التي يعد الورق النقدي احد اقسامها ليقف القراء الكرام على ما للنقد من الاهمية بين الاوراق المالية التعاملية التي عم التداول بها العالم المتحضر والتي تكاد هي والنقود الزمزية الاخرى تقضي على التعامل بالنقود المعدنية لما لها من ميزة سهولة التداول وخفة النقل لانه لما كان الغرض من النقود ليس سوى التعامل وما دامت الاوراق المالية تقوم مقامها وتفي غناؤها في هذا الشأن فضلاً عن خفتها وسهولة نقلها فالتعامل بالاوراق المالية افضل وتداولها دون النقود اسهل واحسن . والاوراق المالية المستعملة ثلاثة انواع :

(١) الاوراق المالية المشتملة ، وقد اطلق عليها هذا الاسم لانها تمثل مقداراً من النقود المعدنية التي اودعت مصرفاً او خزينة ضماناً لها . وهذه الاوراق تؤخذ عادة نخباً من ثقل النقود المعدنية ولا يختلف هذا النوع من الاوراق التعاملية عن النقود المعدنية في شيء .

(٢) الاوراق المالية المؤمن عليها هي التي تشتمل على الوعد بدفع قيمتها وهذا النوع من الاوراق المالية يكون معتبراً بقدر ما للناس من ثقة بصاحب التوقيع الذي على الاوراق ويدخل في الغالب ( البنكوت ) التي تصدره المصارف ضد هذا النوع . ولا بد لهذا النوع من تغطية معدنية اي لا بد من نقود توضع ضماناً يؤمن تحويله الى نقد معدني في الوقت الذي يرغب حاملها في ذلك .

(٣) ، اوراق المعاملات الاتاقية ، وهذه الاوراق لا تمثل شيئاً ولا تغطي لحاملها حقاً . وان كتب على الاوراق تعهد بدفع قيمتها لحاملها والاوراق النقدية التي تصدرها الحكومات من هذا القبيل .

غير ان لهذا النوع تغطية من سندات الحكومة وان كانت هذه السندات تضمن لحاملها حقه فيما يحمل منها الا انها لا تمكنه من استبدالها بنقود معدنية .

ونقدنا الفلسطيني من هذا النوع كما اعلنت عنه الحكومة واليك الاعلان الذي اذاعته الحكومة منذ ايام واليكه .

ان نقداً خاصاً مؤلفاً من نقود وورق نقدي سيوضع موضع التداول في فلسطين في اليوم الاول من شهر تشرين الثاني القادم بدلاً من النقد المصري . وبساوي الجنيه الفلسطيني جنيهاً انكليزياً او ٩٧ غرشاً مصرياً ونصف الغرش ويقسم الى ١٠٠٠ مل .

ويصدر مجلس النقد الفلسطيني المعين من قبل وزير المستعرات والكائن مكتبه في لندن الاوراق النقدية والنقود الجديدة بالنيابة عن حكومة فلسطين . ويمثل مدير مالية فلسطين الذي هو رفيق النقد مجلس النقد في فلسطين .



سيحجب النقد المصري ، يوضع النقد الفلسطيني موضع التداول بدلا منه في خلال بضعة اشهر  
تقدم التسهيلات فيها لكل انسان لاستبدال النقد القديم بالنقد الجديد حسب الفئ القانونيّة . سيعمل  
عن هذه التسهيلات في حينه . ولا يعتبر النقد المصري عند انتهاء مدة الاستبدال نقدا قانونيا  
بل يكون النقد الجديد فقط النقد القانوني .

• سيعيد مجلس النقد الفلسطيني النقد المصري الذي يجري استبداله كما ذكر اعلاه الى مصر  
حيث يبيعه بما يساوي قيمته بالنقد الانكليزي وبعدئذ يقوم المجلس بواسطة رقيب النقد بشراء  
او بيع النقد الفلسطيني بالقدس لقاء عمله الانكليزي في لندن بنسبة جنيه فلسطيني واحد لكل جنيه الانكليزي  
وذلك بمحولة صغيرة فقط او بدونها . ويكون للجنيه الفلسطيني دائما نفس القيمة التي للجنيه الانكليزي .

ولا يرغب المجلس في التعرض لاعمال المصارف وخلافها من المؤسسات المالية التي تشاطي اعمال  
الكسب ولذلك فهو لا يتعامل بمبالغ تقل عن ١٠٠٠ جنيه . ولدى من الاموال ما يمكنه من دفع  
جنيه انكليزي واحد في لندن لقاء كل جنيه فلسطيني يقدم له في القدس .

ان حكومة فلسطين مسؤولة ايضا عن النقد الجديد وعلى الجمهور اذا ان يثق ثقة تامة بان قيمة النقد  
ستبقى ثابتة دائما . ومن الغايات الرئيسية لاصدار النقد الجديد ضمان دخول مشروعه من النقد المتداول  
في فلسطين افلسطين نفسها . ففي الوقت الحاضر يقول ما يعود من الربح من النقد المصري المتداول  
في فلسطين الى مصر ويستثمر المجلس امواله الزائدة ويدفع جميع دخله ( بعد سداد المصاريف  
وحفظ ما يلزم من مبالغ التعزيز الاحتياطية ) الى حكومة فلسطين لائتماء ايراداتها .

تكون قطع النقود الجديدة حسبها هو مبين ادناه

الفئة	قطر قطعة النقد بالممتر
١ مل برونز	٢١
٢ ملان	٢٨
٥ ملات نيكل برونز مشقوبة	٢٠
١٠ ملات	٢٧
٢٠ ملا	٣٠ ٤٥
٥٠ ملافضة	٣٣ ٤٦
١٠٠ مل	٣٩

اما الاوراق النقدية فتكون من الفئة والحجم الاتي ذكرهما

الحجم		الفئة
مليمتر	انش	
١٢٧ في ٧٦	٥ في ٣	٥٠٠ مل
١٦٥ في ٨٩	٦ ١/٢ في ٣ ١/٢	جنيه فلسطيني واحد
١٩١ في ١٠٢	٧ ١/٢ في ٤	٥ جنيهات فلسطينية
١٩١ في ١٢	٧ ١/٢ في ٤	١٠ جنيهات فلسطينية
١٩١ في ١٠٢	٧ ١/٢ في ٤	٥٠ جنيه فلسطينياً
١٩١ في ١٠٢	٧ ١/٢ في ٤	١٠٠ جنيه فلسطينياً

وقد نقش على قطع النقود والاوراق النقدية قيمة كل منها باللغات الرسمية الثلاث اي  
بالانكليزية والعربية والعبرية

س. س. دافس

رقيب النقد

١ تشرين الاول سنة ١٩٢٢

لهذه النقود الرمزية فوائد كما ان لها مضاراً فمن فوائدها انها تسد الفراغ الذي يحدته نقصان  
المعادن في البلاد فضلاً عن ان التعامل بها يترك مجالاً واسعاً لاستثمار الذهب والنفضة في غير المداولة بها  
اما مضاره فبعدم مراعاة الحكومة اذا كانت هي التي اصدرتها القدر اللازم للبلاد من الورق النقدي  
واصدارها ما لا تحتاج اليه البلاد من الكميات ولا يتحمله اقتصادياتها فتتخطى بذلك قيمة النقد كما  
وقع في عهد الدولة العثمانية اثناء الحرب العامة فتعقدت الامور المالية في البلاد اي تعقد واصبحت  
المعيشة شاقة جداً لان سعر النقد كان لا يستقر على حال صعوداً وهبوطاً وحصل ارتفاع في الحاجيات  
بنسبة هبوط قيمة الورق النقدي في البلاد، اصبح للحاجيات سعران سعر لحاصلها وسعر لحامل النقد  
المعدني، ارتفع سعر الكبريت وسعر الذهب وبالاجمال كانت البلاد في ازمة مالية وحسرة شديدة .

على ان الحكومات اذا التزمت جانب الحكمة في اصدارها الاوراق النقدية وراعت اقتصاديات البلاد وما  
تتجمله فلا شك ان الاوراق النقدية تسد الفراغ الذي احده فقداً النقود المعدنية كما قلنا ونخرج البلاد من  
ازمة النقود المعدنية وقد كان رأي الحكومة سديداً في العدل على تخليص فلسطين من العملة المصرية لانها قد  
خلصت فلسطين من مالمولع وان تقع فيه من الازمات الاقتصادية والسياسية التي قد تحمل بمصر لا سمح الله .  
وارى ايضاً ان الحكومة قد احسنت صنعاً في اصدارها نقوداً لفلسطين والذي نطالبها به ان تظن  
ثابتة على ما اخذته على نفسها من عدم التدخل في شؤون المجلس الذي عهد اليه باصدار نقد فلسطين  
لان الحكومات في الغالب لا يكون تدخلها جيداً في هذا الشأن .

# الشرعية الانكليزية

اطلعنا على هذا المقال المتع في كتاب (النظام القضائي في انكلترا) للاستاذ احمد صعوت بك استاذ فلسفة الحزاء في مدرسة حقوق مصر فقرأنا ان نطلع عليه قراء محلفنا الكرام ترتبط القوانين القديمة بالاجراءات والمرافعات ارتباطاً كلياً بحيث يتأثر الحكم في كل نوع من الاجراءات والمرافعات التي اتبعت فيها . ونشوء القانون المحاكمي تبعاً لتطور الاساليب وتنوعها وتاريخ المحاكم الانكليزية هو تاريخ المرافعات فيها . ولم يكن شرع البلاد الانكليزية القديم الا عرفاً متعارفاً ثبت بالعادة يحفظه كبار السن والاعيان في صدرهم . رابطة جيلان جيل . يحكمون به في المحاكم الاهلية . الالتزامية . واستقلال كل مديرية اقتصادياً بسدة على اختلاف اول عهد النورمان واقتدار ملوكهم على اخضاع الادارة المحلية لسلطانهم . اذ كانت كرامة مما ادي الى ايجاد الوحدة القومية فتوحده العرف وصار عاماً على كل البلاد وعرف رسمه اسرع تمييزاً له على القوانين والادامر الملكية وعن العادات المحلية وقوانين الكيسية . ولم يدرك شيء منه الا في اواخر القرن السادس للميلاد بعد تصير ميثاق الانكليز . وتكون ويعرف من احكام في الدعاوي .

## الاجراءات

ترفع الدعاوي المدنية والجنائية بمحضور المدعي والمدعى عليه فان لم يحضر الاخر مدعى - معه نطله المحكمة للمحضر ولا تميز بين الدعاوي المدنية والدعاوي الجنائية فكما تعتمد دعاوي مدنية ترفع مباشرة والتي للسلطان مصلحة فيها تعتبر ملكية او عمومية يدعي فيها الحق او مضاف . او قل الملك . اذ كل خطوة في المحاكمة ان يهدي المدعي دعواه . يحلف على صحتها . يعرضها بحجبه . الشهود عادة من اهله . اذ يشهدون على وقائع الدعوى . عليهم بها . على المدعى . المدعي لتقريبه . ولا يعدل عن التعرير الا اذا كان لدى المدعي اسان قوي كسده مكتوبة . و دور حداثاً او حدث قرائن فاضحة كالتسلسل بالحريمة وضبط الامانة المدعي . اعند المدعي عليه ثم يسأل المدعي عليه فان انكر يحلف بان حلف بتهاترتين المدعي مع بين المدعي عليه فامر المحكمة باتبات الدعوى وحدي طرق الاتات الاربعة المعروفة في ذلك العصر . هي التزكية . البسه . والا . بان والمصارعة وتختص كل طريقة صنف من الدعاوي وتخوي على اصول مقرر .

## التزكية

وهي ان يطلب من المدعي عليه تزكية يمينه . ضعف عدد مزكي المدعي فان اتى بهم واقسموا جميعاً على صحة يمينه لا على علمه بالمدعى . وقائمه لم يخلفوا في صيغة اليمين ولم ينكل احدهم ترفض دعوى المدعي ولا يحكم له . . تكبر التزكية عادة من اثني عشر شخصاً . قد تشترط المحكمة ان يكونوا من اقارب المدعى عليه . حصاً معينين . بدت ان يترتب له حريية اختبارهم . وقد يقن



## الامتحان

وهو ان يتحرر المتهم في جرعة بأحدى طرق رمة امان بقض على عود محمي في النار او بعمس ذراعه في ماء يظلي او يكتشف . يلقى في نهر او يطعم لقمة الزقوم . هي قطعة من اخبث الخس او قية يقرأ عليها لقف في حقوقه لا تشلح ون احرق يده في النار او تسلق ذراعه في الماء العالي او عام في اليه او غص بلقمة الزقوم كان محرماً ويحكم عليه وان سلمت يده من النار ولم يصب ذراعه من الماء الملى او رسب في اليه . بلع لقمة الزقوم كان بريئاً . ومضى هذه المحن الاعتقاد بان الله تعالى يؤيد لطلوه بقوة خفية تنفعه فعل العاصم بطبيعة

ويحكم بالامتحان عدة في دعوى استحقاق العمومية . وكذلك في الدعاوي احادية بين الافراد اذا كان على المتهم ادلة قوية او كان من الاشرار سيئ السعة .

فاذا حكم بالامتحان نهي طريقة دلت في البر من يمه يستعمل السحروم بنهه ويكتف ويربط بحبل حتى اذا كان بريئاً وعطر ينشل فلا يعرف وكبير ما كان يترك حتى يعرف قل انتباه لثبات كدساره لم يعتمد الفطس في الماء . ويطعم لقمة الزقوم المكثفة . رجال الدين والمتعلمون وتمطى لهم في الكنيسة بعد ان يقرأ طليها من الكتب المقدسة ويلزم غير هؤلاء من المتهمين بلع عود محمي في النار . يعمس ذراعه في ماء يمي ثم ترط ايده حالاً وتخل امد ثلاثة ايام فان اثرت النار . الماء الملى على الجلد كان المتهم محرماً ويحكم عليه . امقاب وان لم تؤثر عليه كان بريئاً . والمال ان يفلت اعز بهه الطريق لان اعز بهه عليه . هو عالم ينتجتها فيضطرب ويتهيج خوفاً منها فينزل عليه عرق يكمن صفة مئة بين جلده وبين اناراه الماء الملى فيحمى جلده قليلاً وقد يدعن يده او ذراعه بمادة زكية من قل لهذا الغرض وهذا غير جائز ولا يعمل الاحدية . . كذلك يظلم العري . لانه يقدم على الامتحان بختان من طبخ . طعم . ثقاً من العناية الى اية فتجرق يده . تسلق ذراعه ويحكم عليه . . لا تستعرب هذه الطريق في لاعصر اراضية فقد كانت شائعة عند كل الامم القديمة ولا يزال بعضها . تناها يتبع عند اقبائهم سيرة امتدانة الدنية في اطار الداد لمتحدة . لغرب ارجح في شبه حزيمة سيرة يتبعون مثل هذه الطرق . وذلك لان طرق التحقيق . مغارة الادب . تترك . لا تسدح . من تحت رفقاً غلباً فوق مستوى حانه لقائل المتوحشة التي تؤمن بخروا تصدق لسحر

وفي الامتحان معهما لانه المصادف . حيب العلى عملاً لا ذوقاً تترك من مجمع الاثران وهو مجمع كسبي عقد في ككترا . . . . . فزور . الدس استمكرو هذه الطريقة . وهو القس من حذر احرائها ولا يحق ان معنى هذه الطريقة الاعتقاد بان الله يؤيد . الله . هي طريقة دنية من اتر الوثنية وكان حضور القسيس فيها شرطاً لازماً لانها تبدأ كطقس ديني بصلوات ودعية وما شاكل ذلك فلا امتنع رجال الدين عن حضورها طالت بطبيعة الحال .

## المصارعة

• لكن الحكمة قد عرفت من المتبحر، إنما دخلها الورمان في النظام القضائي نوراً من الانتحاب فلم يكن بطريق في حقهم أربع فيها الإلهي وخصوصاً الأفوييه منهم فيتحاكم الحصان إلى قوتهم الحسية. • تصارعوا، يتحاطون ثم دار على حصصه، يحكم به. • ولم يكن مني الحكم بهذه الكيفية، بل يتبع فيها القوى على الصعيف التحاكم في القوة الجديدة بل مباهات كفى الانتحاب الاتهام في حياهه لرياسة. • تؤيد الحق، تنصره على لفظ دلالاته، رعايته الله احقاقاً للحق، ارفعاً له صر. • وبثت بهذه الكيفية كل نقطة فرعية متنازع عليها حتى شهود الطرفين اذا تهاثروا وتصارعوا.

وتجوز المصارعة في دعاوي ملكية الاراضي والدعاوي الحثائية المباشرة المرفوعة بين الامراء غير التي للحثك مصلحة فيها.

ويبقى من الاتهامات المرفوعة في السن والعجزة والاحداث وذوو العاهات وبسبب هذه المتباعد صر يتصارعون نياة عنهم، يرجع دخول الانتصار في المصارعة بتدريج ر لها حلها، العلاء يتصرنه والده، العاجز قريبه فتقبل الحكمة التصير. • وكان الشهود يتصارعون معاً اذا تعارضت افواههم لانات معتمها ثم شاع في شهود فان عورض تبييه او نكر عليهم قوله يتصارعون لاثباته فمن • مصداقاً لقوله وفي سنة ١٢٧٥ سن قانون يعنى الانتصار من آداب المشرع بشرعية التصارع لانصار همار كبار الملاك والكنيسة وذوو • يرونهم ويستجدهم في دعويهم. • فقد ادى استثمار الانتصار الى زيادة في الاراضي لان المصارعة، تكاد تكون الطريقة الوحيدة لاثبات الملكية في يقصر بذلك ان يستجور على اراضي غيره فرائى الملك هدى الثاني حماية المدعى عليه دون المدعى حيدر المحاكمه لدى محلمين من اهل الناحية فان رعه مخرج الناس هذا الامر وعدوه نعمة من انك وبذلك بطلب • لا يسي. • تلح قانون امد في تدعى اى اعطانية من تكن تطلق الاية • امد في لا مصلحة لهما فيها وبقيت متعة مدة ولا يحكم بها الا ارا كانت الادلة ضعيفة • فرائى • مرة امد • كانت الالة طوالة فيحكم بالانتحاب وفي الحال على ذلك الى • • • فيها صر قانون نص فيه على العائها واول اجراءات المصارعة ان يعرض المدعى عليه • • • يصيره المدافع على حقه بذراعه بالقاء، قفاره على الارض فيلقطه المدعى او نصه • علامه على قبل الانتصاره ثم يحدد لها يوم ويجهز مكان مبسط من الارض ونصف امدته مصفاً للقضاء، ثم يات الاخضاء او الانصار في اليوم المحدد وقت الشروط للباس خاص وسلاحهم، حيث ظهر • • • رعان او درفة وهي آلات يذراست تحدث الوفاة قلبس القصد من



يطبق في حقهم وادخول اضرعة بذلك كانت ساعة عدده من من ودخول ايضا نظام التحقيق وهو سول اهل المدينة من مرض فيهم اعلم بالدعوى من موصوتها وتنع هذه الطريقة لحكام المتفقون الذين يسهل احدث لتفتيش على الادارة والمحاكمة فادانوا اهل قرية وقع فيها حرم امتنعوا اهلها عن فاعله كما يستجلفون اعضاء مجلس مركز عن حسين اه سوء ادارة المعائن والتحقوا عن اهل الامة الى المات يستجلفون اهل اساحية عنها وتنع المجلس بعد ذلك هذه السنة لما طلعت الشمس رعى طر الامتحن فكان يطلب في مريض المدينة الواقعة فيها موضوع الدراع ارسال في مريض عدلا من لاشيا الذين يفرض فيهم اعلم بالدعوى فيجلفون على ان يحكموا فيها بحق فيجلفون من مجلس من دعوى تم يطالب بهم احكام فيها وكان لهذه السنة تأثير كبير في تاريخ قصصهم من اعضاء مجلس على ما حصله وتحكم دائر المحاكم عليه الآراء من الخاضعين في من شككوا في دعوى من طلبة الامانة الاحتجاجية وهذا مبيد لا حكمي من اتعص لا يحاكم لا يدى مراه



# مقايسة بين قانونين

في الجرائم التي تقع على النساء، الأولاد، والآداب العمومية . هل القانون الجديد الذي أصدرته حكومة فلسطين وحده يؤمن اقضاء على السيرة في البلاد ، على من ترجع تبعة انتشار فساد الاخلاق في البلاد .

كان كل من خاصته من رجال الشرطة في شأن لغز السيرة في البلاد وانتشار مومسات ذلك الانتشار المريع الذي يدعو الى التشاؤم ليس على الاخلاق فقط بل على الصحة العامة ايضا . بعزه ذلك الى نقص القانون لغز الذي يس فيه ما يحظر فتح بيوت سدرة كنه لا لاخذ فيه الناس على ارتكاب ما يحدش الاداب العامة من الافعال مسكرة علنا . هو الفعل المنبع ( انظر المادة ٢٠ من قانون الجزاء العثماني ) .

هذا ما كان يتذره رجال الشرطة عند ما يذمونه لانه على كره البيوت السرية التي ترتب فيها الدعارة والموبقات .

ان شاء الله ان تصدر الحكومة تعديلا للقانون العثماني الذي يرى فيه رجال الامنيس ما يسوغ لهم الاعتذار فقد حظر ذلك التعديل اعداد بيوت للعشاء حيث يقول في المادة الثالثة عشرة ( كل من فعل احد الافعال الآتية :

١ - استيقنا للعشاء او نولي ادارته او اشترى و ساعد على ادارته .

٢ - سمح بصفته مستأجرا او مريلا او مستولا عليه باستعمل ذلك المنزل او قسم منه و بيما للعشاء او لاعتباد المهارة .

٣ - اجر ذلك المنزل بصفته صاحب المنزل و كبله لاستعمله كله او بعضه بيما للعشاء او كان عن قصد مريكا في استعمال ذلك البيت او قسمه بيما .

٤ - مدة حيرة دائمة يعاقب بعد اذنته بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر او عرامة لا تزيد على مئة حبة مصري .

٥ - اذا كان مكررا يعاقب بعد اذنته بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر او عرامة لا تتجاوز ٥٠ حبة مصري او سكتا العقدين .

٦ - حتى قد عاقب على القيادة حيث قال في المادة السادسة عشرة ( كل رجل يكون عوله في ررقه كله او منه على ما تكسبه امرأة من المهارة يعاقب بعد اذنته بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنين )

٧ - كما انه قد حظر ارتكاب كل ما ينافي الحياء في مكان عام من فعل او اتياء في المادة العاشرة قال : كل من وقع منه فعل او اتياء مناف للحياء في مكان عام او جعل عام على كيفية يمكن فيها ان يراه من كان في مكان عام يعاقب بعد اذنته بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر او عرامة لا تتجاوز ٥٠ حبة مصري .

وفصلا عن كون هذا التعديل قد عاقب على هتك العرض بحر او احيلا بما يتاثر العقاب المذكور في القانون العثماني قد عاقب على محاولة ذلك بشد مما عاقب عليه القانون العثماني لان

العقاب على ذلك في هذا القانون من العقوبات التأديبية لحلاف العقاب المذكور في التعميد فهو من العقوبات الارهاية زد على ذلك ان هذا التعميد قد عاقب على ارتكاب الافعال المناهية للحياة بعقوبة ارهاية ايضا مما ليس له مثيل في القانون العثماني .

كل ذلك مما يدعو الى الاعتقاد بان الشارع الفلسطيني قد راعى القضاء على الاخلاق الفاسدة جهده ولم يتساهل بحال التعذيب محتجون بها او سببا يدعوهم الى التلذذ عن السعي وراء قطع دابر الفئة المنصرة ، على الاقل حصرها في دائرة ضيقة لان في اختلاط المومسات بالحرار وانتشارهن في كل مقهى ، حانة ، ورن مفسدة للاخلاق الكريمة اي مفسدة ، ما قد مضت مدة طويلة على اصدار هذا التعميد . وما نزل شاهد ما يبدي له الحبيب محملا من الموبقات حيثما حلنا وهذا مما يدعو الى ان ترجع اللامعة على رجال الشرطة الذين ليس لهم تعاضيلهم ما يدراؤن به عن انفسهم الشبهات وهم وحدهم المشوون عن ذلك . لان القانون ليس سوى حبر على ورق ما لم يعمل على تنفيذه .

على ان لا يراد من المحصلين من رجال الشرطة الوطنيين همه وسعيه وراء هذه العاية البهية . وشكرهم عليها كما تشكرهم الاحبال المقبلة والله الهادي سواء السبيل

### كرامة المرأة

من كيد من حطم العذارى	يا ربنا احمر العذارى
ت ونبج الاحداث الصغار	احمر الحسان الساذجا
جفة والوفاحة لا يبارى	من كل فط في السما
ولربما شرب العقار	سكران سكر جهالة
لي ان يحرق عليه عارا	الف الفيع ، فما يما
وكأن في عينه نارا	يمشي ، يمتني عطفه
خلفا ووجهها مستعارا	او يقتدي متقلدا
حدة تبسم او اشارا	واذا رأي منهن وا
مل ان يزور وان تزارا	او راح يتبعها ويا
ليلا ويرصده نهارا	حتى يطوف بيتها

# لا عذر في جهل القانون

الجهل ضرره واقع على الجاهلين

مبدأ جميل هذا الذي سنه المقتنون من القديم تحقيقاً للمعدل واجبة لداعي الانصاف ، وفي الواقع ان الذين يرتكبون الجرائم المختلفة وهم مجهلون نصوص قانون يحزون على ارتكابهم لجرمين : اولها جهلهم بالقانون الذي هم مسؤولون عن جهلهم به ، وثانيهما الحرمان الذي ارتكبوه من قتل او سرقة او خلاف ذلك من شتى الجرائم .

القانون ناموس وضع ليسير عليه الجميع دون تمييز بين العاقل والجاهل ، بين الاي و غير لاي فيجب ان يعرفه الجميع بلا استثناء لانهم معاقبون على ما تقدم يدينهم بمقتضى نصوصه ، ومحسبون على كل صغيرة او كبيرة حرمهم بموجب احكامه ، ان الناس جميعاً على بين ما بين اخلاقهم ودرجاتهم وعقولهم يستطيعون بلا تعب ان يحفظوا احاطة تامة بمرقرة قانون بلادهم وبماذا يعاقب على كل جرم حتى يكون المجرم على بينة من امره قبل قيامه على فعل الجرم الذي يزين له الشيطان وجهله بالقانون ارتكابه ، ومن اوضح الجلي انه لو عرف جميع الناس القانون لقل عدد الجرائم والمجرمين نعم هو عليه الان ان هناك فرقاً كبيراً بين ان اقدم على جريمة القتل فارتكبتها وانا اعلم ان عقوبتي هي الاعداء ستاً وبين ان اقدم عليها فارتكبتها وانا لا اعلم هذه عقوبة ولا اعرف جرمي ، وهذا يبدو حياً امام محاكم الخنايات اذ يقف المتهم امام المحكمة ويعترف انه قتل واثبت في ظروف القتل عمداً مع سبق الاصرار متوافرة واركان الجريمة غير متفصلة ، يقف عمداً بكل ذلك ولكنه يفتي ويتوهم ان المحكمة قد تعمدت عليه بابراءة وان المحكمة ستضرب موثقاً ، عرض الحائط ، وهو اذا سمع النطق بالحالة الاورق في المفتي ستولت عليه الدهشة واستغرق في الذهول ، وفي هذه اللحظة يتحدد عنده امل آخر يقدم عقابته ان المفتي وقد شتت الحيرة وظهرت كانه لذي عيال ، قد ينسخ حكم الاعداء ، وما كان مفتي اول غير المفتي ان يحلف القانون لانه عمداً باءون ، ويصل لنتيجة ان امل يتجدد في ان ينجو من العقوبة حتى تصل التمسية بحكمة التمس والارادة فتؤيد الحكم بالاطمئنان .



ان القوانين هي اتفاقات بين الحكام والمحكومين يجب ان تحترمها الحكمة والمحكوم ولا يمكن ان يحكموا ان احترم شيئاً لا يتم به وكما ان الحكمة لا يتصرف في قضية من القضايا الا اذا بحث في عقله ونقب في كتب القانون حتى يتحقق فيها خصوص الخاصة بها كذلك المحكوم يجب ان يكون على علم امر تلك النصوص فلا يفعل شيئاً بحسن النية وهو لا يدري يعاقب القانون عليه ام لا يعاقب .

يجب ان لا نقول ان يفرد رجل القانون معرفة قانون والامام ان كان نصوصه وحدهم ويجب ان لا يدرسه قصي والمحمي وسبب فقط بل يجب ايضاً ان يعرفه التاجر والصانع والامررع والطبيب والمهندس وغير هؤلاء من رباب الاعمال كذلك يجب ان يعرفه العامة حق المعرفة ليقف كل فرد عند حده ولا يتعدى اختصاصه ولا يظلم ولا يجوز .

قد يقال دفعاً لهذا الادعاء : وظيفة المحمي وهو يريد ان يتل حركته وحواها على هذا القول : ان المحمي تتلحق به حمة عند الدفع عند انتهائه لامر ووقوع تجربة وعند ان تصير المسألة قضية ام، فلذلك فهو يدي مستعين يستشير من الناس الذين يجهلون القانون او يتعسر عليهم فهم من خصوصه ولا بأس لعرفه وان كان يستشير اربابه مستغلين به الذين وقفوا جهودهم فكرهم على انفس دور سواء كان المحمي لارماً للاستشارة قبل القضية وبدوع بعده لارماً من عرف القوت ومن يجهله فلا ينعى وجود المحمي من ان يمتنى الناس معرفة حدود قانون وعلى اي شيء يعاقب ولاي جررة يأخذوه ان فعلوا ذلك ان يرتدعوا فيرجع منهم الذين يدفعهم ملهم الى الشر والاجرام عن عزمهم ويشوبوا الى رشدهم ومن يتعدوا في سببه وهم على علم ان سبيلهم في غير هوادة ولا رحمة فليس يصعب ان يرتدعوا في سببه في القانون بل ولا يخشى العقوبة مما بلغت قسوتها .

من هذا تظهر لنا ضرورة اقتناء القوانين والعلم بها واليوم يدعى يكافيه عند اثنين يعرفون القانون هو اليوم يدعى ثقل فيه الخرائم وينقص عند القضاة

الجناية والمدية التي زادت على اعمال المحاكم وكادت تنوء بكثرتها الدوائر القضائية وكثرت الانتدابات القضائية وتعددت الظروف التي هي في الواقع تضرر بالامة وتضرر بالقضاء والقضاة .

محمد حسني عبد الحميد

من المرحوم حنفي بن ناصف الى المرحوم اسماعيل باشا صبري

يوم تقلد وظيفه النائب العمومي

لم يلبها - من اهل مصر	والمعالي	رحاط الكف دري
طمحت انفس اليها فصارت	حسنها	عنهم صيانة بكر
راء دهرها عن نفسها فاستغفت	بنها	وقابلتهم بهجر
كسأنا فكت رضامنا	ففي	شعر جرت الى مستقر

\*\*\*

مصر بينا القلوب لا يرق وفيه	بين زيد من	وعمره
والنصر الحق ما مضت وصح	امرء	اب مصره خير مصر
لا تكن لنا ونرى مصف	ولا جانيا	فترى كسر
بين هذا وذاك نهج حميد	آمن	من يجوز كل سر

# السياسة الشرعية

## بيان المراد منها

هذه محاضرة قيمة لفيلة الاستاذ الشيخ عبد الوهاب خلاف القاها على طلبة قسم التخصص في مدرسة القضاء الشرعي في القاهرة وسيرى قراء الحقوق في مصر كيف كانت افهوس كذا الى الاطلاع عليه والاضطلاع منه .

كان المسمعون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبعون في تدبير شؤونهم ما شرعه الله وما سبه رسوله . كان دأبهم ما ليس عندهم فيه نص من كتاب او سنة ولم ييسر لهم . فحجوا به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم . فاجابهم حتى . ورسول صلى الله عليه وسلم كان يهد لهم سبيل الاجتهاد ويقر بمجتهدي حتى . ولم يعنف مجتهداً على انه اجتهد .

ما كان يهد لهم سبيل الاجتهاد فذلك بأنه كان يبين لهم الاحكام ويفرق كثيراً منها بالعلل التي تجتهد والمصالح التي تقتضها ، كقوله في المهي عن الجمع بين المرأة وعمتها انكم ان فعلتم ذلك قطعتم ارحامكم ، وقوله في نبيذ الثمر غمرة طيبة وماء طهور ، وقوله ( ما هيبتكم من جل الله فقه ) ، وقوله في اهرة اياه من الطوافين عليكم والطوافات ، فهذا ونظائره وما جاء في كتاب الله من قوله عز وجل في المحيض ( قل هو اذى فاعتزلوا النساء في المحيض ) ، وقوله في الخمر وليسر الله يريد الشيطان ان يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر وليسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل انتم منتهون ) ، هذا كله كان ايداناً للمسلمين بأن احكام الله مرتبطة بالمصالح وانه حينما وجدت المصلحة فتم شرع الله وكان تمهيداً للطريق لهم دائماً اجتهدوا فيهم . واما انه صلى الله عليه وسلم قر المجتهد ولم يعنف على الاجتهاد فدليله انه جعل كل مجتهد مأجوراً ان اخطأ فله اجر وان اصاب فله اجران ، وانه لما بعث معاذ الى اليمن قال له كيف تصنع ان عرض لك قضاء قال اقضي بما في كتاب الله قل فان لم يكن شيء في كتاب الله قال فبسنة رسول الله قال فان لم يكن في سنة رسول الله قال اجتهد رأيي

لا آلو . قل معاد فصر ب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفق رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر خضرت الصلاة ونس معها مع وحده فصابت وحده في وقت فعد حدهم وبعده الآخر فصوص رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد صلات سنة وجر ثلث صلات وقت الآخرات الاجر مرتين .

ومنى هذا كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مصدر تبرع به وحق به وبقوة وبقوله وبقوله ، كان بين المسلمين ما يتبعوه على ه شرح كل مقتضية مصلحة مدني كل زمان وعلى به حرم ، يتبعوه على ه شرح حربي فتمتته ، مصاحفهم في حرم حصة يتبع مصاحف والاحوال كما تعبر بعض لا كما . شرح والتدليل حرم فتمت مصاحف هذا تعبير ، كذا هبتكم عن زيارة القبور ، الا فزوروها .

وهو في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم سبب خذوه وصحبه السبل التي كثر بها في حبه فذكره شعور في حكمهم وضعه ، شرعه لله في كذا وعلى نفس موهوب من حيث هو ، ليس في كذا ولا سنة اجتهدوا ربه وانعموا وصل اليه جرحه ، روفية مصالحة لامة ولا حرم روح لدير . وكثيرا ما كان اجتهد احدهم ، من حبه مصالحة وجف من حبه من طهر النص وبعده واحدهم به خف - شرح - وكذا عريقة - رمت - وجهة مجتهد مصالحة الناس وعلى الله فيها .

اجتهدوا بكره استخف عن مسير عمر ، وحده عمر فلم يستخف واحداً ورك الامر شورى بين ستة ، واجتهدوا حدهم غير حدهم صاحبه ، واجتهدوا معاً غير ما فعل الرسول لانه استخف واحد كما فعل بوبكر ولم يترك التوري الستة كما فعل عمر ، ولم يره واحدهم ، انه حرم شرع لله لانه اجتهد وراعى المصلحة اجتهد عثمان وجدداً . . . . . وجمعة . يمكن عن عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فتمت به المصلحة في اعلام الناس بالصلاة .



جته على وحرق اربعة وثمانين بكن يخفى عليه حكم الله في قتل الكافر ولكنه  
رى لمصلحة في تاجر عن اخره الشيع بانعقب انصره .

اجتهد عمر بن الخطاب ومضى اطلاق الثلاث على من طلق امرأته ثلاثا بكلمة  
واحدة ولم يكن يخفى عليه ان الله تعالى قال في كتابه الكريم اطلاق مرتين الا  
ثلاث في رمن . سور صلى الله عليه وسلم وبني بكر وصدر من خلافته نفسه كانت  
تخلص . حدة . ورجلا على عهد رسول الله طلق امرأته ثلاثا فلعل ذلك الرسول  
قتل يلعب بكتبه ورواين ظهر كما . يمكن يخفى عليه من ذلك شيء وكسه  
رى الناس كرو من هذا لعب عقابهم . لمهمه لم يردوا عنه او يقلوا منه ،  
وهذا هو الذي عده بقوه . اس قد سمعوا في شيء كانت لهم فيه اذة فبوا انا  
مضينه عليهم ! فمضه عليهم وواقعه اصحابه .

اجتهد عثمان بن عفان وجمع اس على قراءة القرآن بحرف واحد ولم يكن يخفى  
عليه ان الرسول اطلق للقراء ان يقرأوا بسبعة احرف وانه قال من قرأ بحرفين متعاقبين  
هكذا انزل وهكذا . ولكنه خشي فتنة الخلاف فجمعهم على حرف واحد ومنعهم  
مما اباحه لهم الرسول .

هذه السبل التي سلكها المسلمون في عصره الاول كانت سبل السعة في التشريع  
ومسيرة ارس في تطويره ومراعاة لمصالح التي تقتضيها تعبيرات الارمن والاحوال .  
وكما كانت سبلهم السعة في التشريع مراعاة للمصالح كانت سبلهم ايضا السعة  
في القضاء وادلة الاثبات وطرق الاحكام لوصلا الى الحق والعدل باي طريق من  
طرقه دون وقوف عند خصوص الادلة الظاهرة من البينة والاقرار والنكول ، ولذلك  
اعتمدوا في كثير من احكامهم على اقراءن ولامرت ، فقد امر صلى الله عليه وسلم  
الملتظ ان يدفع لمقطعة الى وصفه حاعلا وصفه لها مقدم البينة ، وحكم عمر رضي الله  
عنه برجم الحرية التي ظهريها حمل ولا روج ها ولا سيد ، وحكموا بجحد السرقة على  
من وجد المال مسروق في يده مهدة اقربته الى غير ذلك من الطرق الحكيمية التي فصلها  
ابن اقيم مما يدل على انه كانت سبلهم السعة في التشريع والقضاء والتنفيذ .

وبسلوكهم هذه السبيل ما شعر واحد في عصرهم بقصور الشريعة عن مصالح العباد ولا رمت الشريعة بمجابتها الى غيرها ولا عرف في ذلك العصر سياسة غير الشريعة وما كان هنالك حكم شرعي وآخر سياسي وانما كانت الاحكام كلها من شرع الله لان الله ما شرع الا لمصلحة عباده وهذه المصلحة هي التي قصدوا اليها واجتهدوا لتحقيقها .

جاء بعد هذا عصر الفقه والاجتهاد والتزم المجتهدون من ائمة الفقه في اجتهادهم ما لم يلتزمه مجتهدو العصر الاول ، وسواء اكن مشأ هذا الالتزام فرط حرصهم على الا يتعدوا حدود الشريعة ام اتهمهم انفسهم بالقصور عن السابقين فانه قيد من حرية الاجتهاد وحال دون السعة في التشريع على ما كانت عليه الحال في العصر الاول ، وتبع هذا تقييد حرية القضاء والتزام طرق خاصة من طرق الوصول الى الحق واغفال ما سواها . وهؤلاء المجتهدون انفسهم كانوا يشعرون في بعض الاحوال بمخرج فيودهم وقصور اجتهادهم عن مصالح العباد فكانوا يفرجون هذا الضيق بما سموه الاستحسان ، فمقد المزاغة مثلاً حسب اجتهادهم باطل لكنهم رآوه ضرورياً لمصالح الناس فاجاروه استحساناً وما هد الاستحسان الا بقية من آثار الروح التشريعية في العصر الاول .

وهذه القيود التي التزم المجتهدون مراعاتها اغفلت المصالح المرسلة وألغى اعتبار القرائن والامارات وشواهد الحال ولم تراعى الا مصالح خاصة وادلة ظاهرة ، فضاعت دائرة الاجتهاد عما كانت واخذت حركة التشريع الفقهي والقضاء الشرعي تضعف عن مسايرة الزمن على حين ان الدولة الاسلامية آخذة في السعة ووفرة العمران وحاجات المسلمين في نمو وتجدد ، فتمتعت عقول ولاة الامر السياسيين الى ضرب من التوسع في التشريع والقضاء يسيرون به الزمن ويدبرون به مصالح الناس فسنوا قوانين واناظم رآوها كفيلة باصلاح حال الناس ولم يعنوا بمخالفتها ما شرعه الفقهاء ، واكثر ما كان الخلاف في العقوبات وطرق الاحكام والاثبات لان الحكماء السياسيين اول ما يهتمهم توطيد الامن بالضرب على ايدي المجرمين وهذا يستلزم الاخذ بالقرائن والاكتفاء بالظن . واحكام الفقهاء في هذا تجريئ المجرم وتطمعه في النجاة .

من هنا بدأ الناس يدبنون لطائفين من الاحكام : الاحكام الفقهية التي استنبطها

المجتهدون على اصول اجتهادهم وقواعدهم وقيودهم ، واحكام سياسية وضعها ولاية الامر السياسيون غير مراعين فيها المصالح الناس المطلقة ، وكانت هذه الاحكام السياسية تتبع حال مشرعها فتارة تكون على وفق الدين مراعى فيها مصالح الناس غير متجاوز بها حدود الشرع واصوله العامة ، وتارة تكون على وفق الهوى غير مراعى فيها الاشهوات مشرعيا ومصالحهم الجزئية .

ثم بلغ ضعف التشريع الفقهي عيته بافقال باب الاجتهاد فاستعت مسافة لخاف بين الفقهاء والحكام السياسيين واقتصرت وجهة الفقهاء على حمل الناس ان يدبوا بما استنبطه نتمهم في عصورهم السالفة واتجه احكام السياسيين لمسايرة ارباب من ومراعاة ما يقتضيه اختلاف الناس .

وكما ان الفقهاء فرطوا بهذا التصديق حتى اظهروا الشريعة قصرة عن مصالحة العباد فن الآخرين افرطوا واحدثوا من اوضاع سياستهم ثمرا كان في الشريعة عنه غدا . ولو ان المسلمين سلكوا سبيل سلفهم في العصر الاول واجهدوا عقولهم التي وهبها الله لهم في استنباط الاحكام التي تقتضيها المصالح ولا تخلف اصول الدين والاعتماد على الامارات والقرائن التي تارة تعيد الطن واخرى تفيد اليقين وكان لهم في كل عصر جمع من اولي الحل والعقد ودوي الرأي والفقهاء يستدعون كل عصر مقتضياته مما لا يخالف اصول الشرع وروح التشريع ، وانهم فعلوا ذلك بقيت قوا بين المسلمين في الممالك الاسلامية من احكام دينهم على وفق شرعهم ، ولكنهم قيدوا الاجتهاد اولاً ثم اقفوا بابه آخراً ففتحوا على المسلمين ابواباً من الشرور واصبح كثير من الممالك الاسلامية تناس بقوانين جبيلة ومن حكمها مالا تتفق واصول الدين !!

والنتيجة مما تقدم ان التشريع الاسلامي تطور في اطوار مختلفة : ففي العصر الاول كانت لمجتهديه حفظ عظيم من جهته رأي ومراعاة المصالح لمصلحة وما يقتضيه اختلاف حال الناس وعقد كل طريق واصل في الحق والقص والعدل ، وبشيء العصر الثاني ضعفت حركة المصالح التي تبرز من قيود وضعفت حركة القضاء بما الزموا من وما ضيقوا به المصالح التي تبرز من القيود وضعفت حركة القضاء بما الزموا من .

الطرق الحكيمة الظاهرة . وفي العصر الثالث بعد قفال باب الاجتهاد وقعت حركة التشريع واقتصر الفقهاء على تفهيم شرعهم ، ثم انهم وتطبيقه على الناس في مختلف ازماتهم واحوالهم .

وهذا الضعف وهذا اوقوف المذاهب صانا حركة التشريع فقهي في عصره الثاني والثالث وصارت له حرية القصص شرعي فسحا في المجال للحكام السياسيين فتوسعوا في تشريع احكام وقوانين روهها كقيلة بتدبير مصالح الناس وفي الاعتدال على قرائن وامرات روهها موصلة الى الحق في قضية . وقد كان هذا التوسع تدرج يتبع فيه حكماء سياسيون ذنبهم ومصالح الناس فلا يتجاوزون حدود شرع ولا يحلقون صوله الحكيمة وتدرج يتبعون فيه هواءهم فيتعدون حدود الشرع ويسلفون اصوله ظهريا .

وهذا التوسع في تشريع الاحكام حسب مقتضيه اختلاف حال الناس وتدعو اليه مصالحهم ويؤدي اليه اجتهادهم والاعتدال في تطبيقها على القرائن التي تفيد تطعيم تدرج والاضاخي هو الذي يهتد به عالم المسلمين سياسة وادكار لا يقتربون التوسع ساء لا اذا كان في حدود شرع وعي وفق صولته العامة طفقوا عليه السياسة الشرعية . ومع ذلك يمكن في عصر الاوان سياسة تدبير شرعية وهما توحيد نوع في مقل تضيق كهم عتبروه ، كان في عصر الاوان من التوسع سابقة لما خلفه بها في العصرين الاخيرين وعممو اطلاق سياسة شرعية وادوا بها تدبير شؤون المسلمين ومصالحهم بضرب من حتم . في التوسع في سياسة اختلاف حدودهم ، ومكان مما لا يخالف في تشريع ولا حكمة التشريع سواء كانت توسعة في التشريع ام في القضاء ام في التنفيذ .

### تعريف العلم وموضوعه والغاية منه

واد بان المراد من السياسة الشرعية ، وهما سياسة الشرعية : علم يعرف به ان التوسعة التي تقتضيها مصالح الناس المختلفة في التشريع والنقض ، وتنفيذ لا تافها اصول الدين ، وان النظم التي حباها الاسلام لتدبير شؤون الناس كقيلة مصالحهم ولا

نقص عن حاجاتهم مما اختلفت احوالهم .

وموضوعه : الضم الاسلامي من حيث : تسميته ، وتمايزه ، شكله ، تقضيه ،  
المصلحة والعدل .

والسبب الداعي على تدويله ما وصفت اليه حال المسلمين في عصوره المتأخرة مما  
اظهر شرعهم قصيرا عن مصالحة الناس لا يبرح تصورات محتاجة والحاجات المتجددة .  
والغاية منه ان يبين للمسلمون ان شريعتهم كاملة وصافية ، سياسة العدالة ،  
ويعملوا على تدبير شؤونهم بشرع الله ، ومن دينهم الذي امتن الله عليهم بان اكمله  
هم ، ورضيه لهم ديناً وحقته نعم الله وعبادته المصالح لهم ودرء المفاسد عنهم ومع عدوان  
بعضهم على بعض .

ويست السياسة اعدالة لا تدبر مصالح الناس تدبير كمثل شكل ذي حق حقه  
ويدفع المظالم ويدفع الظلم ، فليس من ريب في سبب شرع الاسلامي كقيل بهذا  
تدبير . وذلك ان : انتظمه التسرع من العقائد والاحكام به صلاح حال الناس ، وما  
وضعه من لاصول وتقر عند عامة بقول جميع مصداق - ليس : عقائد صحيحة التي  
جاء بها غايتها ترقية العقول البشرية ، والحد من ضلالت لاوهدهم ولا طيل التي كانت  
تعمل بها ، وبين نور لاهي : " ما تجد من وددوم كان معه من الله ، اذا ذهب  
كل لهء عبق ، واعلا فضله على عاص ، سجدن لله عظم يصفون . . . والعادات التي  
شتمت عاتق ، تهدد النفوس وكثير من سبب كي تبقى المحرم وتقف عند الحدود فتوفر  
الحضرة ويتبع التعدي ، كما قل في في الصلاة : ان تسلافة سعي عن الفهم  
ولمكر " وفي النص : " يا ايها الذين آمنوا كتب عليكم صيامكم على الذين من  
قديكم اهلهم تقون ، وفي اركاة ، خد من مؤلفه صدقة نظائره وتزكهم . . . وفي الحج  
" ايتهدوا منافع لهم ويدكروا اسم الله " ومكرهم لاجلاق والآداب التي جاء بها من  
لاحسن والمؤسسة تتهت توثق لانتقومة ومه : باب العدو وتسهيل سبل التعاون .  
والمباحث التي ذن فيها من الاكل والملبس والسكن عيشة بقا النوع الانساني ، وتوفير  
من الحياة الطبية لافراده : " قل من حرم ربنة الله التي اخرج لعباده والطيبات من

الرزق» . والمعاملات التي سبها من الاجارة والبيع والرهن غايتها دفع الضرورات وتبادل الحاجات والعقوبات من الحدود والتعازير شرعها الله لردع الظالم ومنع الجرائم ليأمن كل واحد على نفسه وعرضه وماله .

وقد اقتضت حكمة الله عز شأنه ان كمل هذه الاحكام المفصلة بقواعد عامة ناطقة برفع الحرج عن الناس ودفع الضرر عنهم ببراغيها اولو الامر في الدين اذا هم ردوا ما ليس فيه نص لي فيه نص ، فقال عز شأنه في كتابه « ما جعل عليكم في الدين من حرج » وقال « يريد بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا ضرر ولا ضرار » وامر المؤمنين اذا هم اختلفوا في شيء ان يردوه الى الله والرسول ، وهذا الرضا بان يكون لمردود على سنن المردود اليه ، ذيته اصلاح حال الناس واسعادهم وفي النظام السياسي والاجتماعي اقتضت حكمته ان شرع الاصول العامة التي يعتمد عليها ومن النظم من العدل واشورى والمساواة والاخاء بين المؤمنين ، وسكت عما عدا هذه الاصول ليكون لاولي الامر من المسلمين حق ان ينظموا سياستهم ويكونوا حكرتهم التكوين الذي يقتضيه زمانهم ولا يخالف قواعد اشورى والعدل والمساواة . ومن هذا يتبين ان الشرح الاسلامي غير قاصر عن مصالح العباد ، لان جملة وتفصيله وجريته وكليلاته ترمي الى جلب المصلح ودرء المفسد وتوصل الى تدبير الناس وحفظ انفسهم واموالهم وعقولهم واعراضهم ، فهو اذن كفيل بالسياسة العادلة غني عن كل شرع سواه ، وهذا يتجلى قول الله تعالى « اليوم اكملت لكم دينكم » وقوله صلى الله عليه وسلم « تركت فيكم ما ان تمسكتم به لم تضلوا كتاب الله وسنتي » . وادا كان المسلمون اصبحوا في اكثر الممالك الاسلامية تحت سلطان احكام وقوانين غير شرعية ، فليس منشأ هذا قصور شرعية عن حاجتهم ، وانما منشؤه جمود مشرعهم ، ووقوفهم بالتشريع عن مسيرة الزمن ومجرده على العقول ان ترجع الى اصول الدين وفقه روح الشرع لتستنتج لكل عصره ، تقتضيه حاله مما لا ياتي في الدين ولا تأباه قواعده ، فان هذا الدين كما قل من القيم في اعلام الموقعين « . وبالجملة فخيرهم بخير الدين والآخرة بره » ، لم يحوجهم الله الى احد سواه ، فكيف يظن ان شرعيته الكاملة التي ما طرق العالم

شريعة اكمل منها ناقصة تحتاج الى سياسة خارجة عنها تكملها ! او الى قياس او حقيقة او معقول خارج عنها ! ومن ظن ذلك فهو كمن ظن ان بالناس حاجة الى رسول آخر بعده ! وسبب ذلك كله خفاء ما جاء به على من ظن ذلك وقلة نصيبه من الفهم الذي وفق الله اليه اصحاب نبيه الذين اكتفوا بما جاء به واستغنوا عما سواه وفتحوا به القلوب والبلاد وقالوا هذا عهد نبينا الينا وهو عهدنا اليكم .»

### سياسة الرسول وخلفائه

وقد ساس المسلمين رسول الله صلى الله عليه وسلم في عهده سياسة عادلة ، وكانت سياسته شرع ربه ، وما شعر مسلم بقصور شرعه عن مصالحه . كانت سياسته قوامها العدل ، موثراً بقول الله عز وجل «وقل آمنت بما انزل الله من كذب وامرت لاعدل بينكم» ، ولهذا لما سألته الاعرابي : اتعدل بيننا ؟ اجابه : ويحك من يعدل ان لم يعدل ؟ خبت وخسرت ان لم يعدل » وعمده السورى ، فكثيراً ما كان يرجع الى رأي اصحابه في الظلم الدنيوية اذا لم يكن في الامر تنزيل من ربه وقول لهم : انتم اعلم بامور دنياكم .

وكان اساس سياسته في التكليف القدرة والاستطاعة حتى لا تكلف نفس الا وسعها ، والقصد والاعتدال حتى في المبادات والصدقات ، ولذا نهى عن صوم امصال وقال لمن قام الليل حتى غرت عيناه ( ان هذا الدين متين فأوغل فيه برفق ) وقال لمن اراد ان يحمل كل ماله في سبيل الله ( التلت والتلت كثير . لانت تذر ورثك اعنياء خير من ان تتركهم عالة يتكفون الناس )

وفي المعاملات ان لا ضرر ولا ضرار ولا غرر ولا خلافة ولذا نهى عن بيع الغرر وحرم الربا والميسر وكل تعامل يفضي الى النزاع ويوقع في العداوة والبغضاء ، ممضياً في هذا قال الله عز وجل ( يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم ) .

وفي العقوبات الا يؤخذ بري ولا يفلت من العقاب مجرم فدرأ الحدود بالشبهات ونهى عن الشفاعة في حد من حدود الله .

وقد نرى رتبته مستحقة له في تكملة وقفه وتفيد كاهن مؤسسه  
 على رفع الحرج وحل المصالح و... المفسر قدمه من وتقويض الخدم جعل من  
 في بدء الاسلام يخدمون في دينه فوجدوا سلطان قوة واحد مستغنى ولكن  
 فزار من خدم في... من لا تدرى من لا تدرى الى الخرافة .  
 وهذه سيرة مدته من... خدمه لرسول ومن سلكهم من  
 الولاة . لا... من خدمت ببيتهم لا يصبرون لان شرعهم وحدودهم  
 عقبة تحول بينهم و... من... من... في هذه الحكومات  
 ام في السياسة مدية ولا... حربية و... في مفاصلها موضوعه  
 ان شاء الله .



المشهور

## بحث بيولوجي

### في الاجرام والجنون

الاستاذ كامل صموئيل مسيحه احد ادباء مصر  
المعروفين هو محقق اولعوا بترجمة المواضيع الشيقة على  
الخصوص ما يتعلق بالاجرام والمجرمين، والاستاذ هو من  
الذين خدموا مجلة الحقوق بافلامهم بارساله اليها عدة  
مقالات نشرت في اعدادها السابقة وقد تفضل حضرته  
بمناسبة زيارته لينا فعرّب هذا المقال بتصرف عن كتاب  
الدكتور ارأس مرسية وهو كتاب يتضمن ابحاثاً طبية  
عديدة في الارتباط الكائن بين الجرم والجنون  
كما في دراسة حرثه في غير مكان من هذا العدد  
وقد يبرح حضرته بان يعرب كل ما يقع له من  
الابحاث القيمة التي تهم قراء الحقوق ويرسله اليها فحين  
ازاء ذلك نشكره شكراً جزئياً ونثني على مهمته ونشاطه  
الحقوق

---

نحول في بحثه من بحث مشكلات الاجرام الى بحث البيولوجية—وهو يتضمن  
بحثاً «طبيعة» تجرّمه و«و» وع مجرمين او علاقة خرسا بعضا وسند كرفيه  
المراضع التي تحتج تدوين حداثتها في علم الالفحج—وحين عرق معالجة مرض «الاجرام

## علاقة الجنون بالاجرام

تحديد هذه العلاقة - فتنا بالضغط

ام العادة... الجنون لجهلهم بوصف المجرم «بالجنون» او هذا لفئة من الناس لا نعتقد ان المجرم يكون في حالة جنون وقتي عندما يك

جزاه قبل الدرس

والتحليل

يتحت علينا تحليل الطبيعة البشرية

يدخل تحت حصر

«توزيع العمل» وتخصيصه

ومن يديهي لا يفسر من رجل مبرر... ويرى معرلا في

جزيرة ثلثة . . . . .  
والشعذة والاستجداء ، والنهب والنشل .

## الجنون

كل ذي علاقة . . . . .  
ادمان لجر نوع من . . . . .  
المه بقت والثبر . . . . .

من التواء الضون التي توذي . . . . .  
من . . . . .  
وافي . . . . .  
وهذه ، ضعف عقده . . . . .

ومن مميزات ضعف القوى العقلية انه يبقى دائماً رخواً . . . . .

الدراسة عدد اشتغال فعائش . . . . .

ويعرف ضعف القوى العقلية ، انه . . . . .  
السرق ويكتنه لا شعر . . . . .

يعمل عملاً مستجداً ، يكسب منه رزقه بعرق جبينه ،

الدراسة ، لا راحة ادني يردعه ، ولا رقابة عائنية له





## بعض جرائم النوع الخامس

المشروع . . . .

## بعض جرائم النوع السادس

وهذا جريمة ضد العدل . . . . .  
من يد العدالة

بشرت مجده وكبره فلا يـ ... تـ ... من آتت تعريه لحلة الحقوف لامة من الفائدة  
وبداهه ، قل الكاتب :

... من القبة السفاحين شمع حنايتهم . وليس  
جر الشرطة في امر تعقيب الجرائم بل لان  
... فقد تعدر في خلال العشر السنين  
... في صمة الاكليز فيسأل بداهة الى

ثة لاجتية ولبعضهم شهرة عظيمة  
والقسم الباقي قد انخرط في سلك مجـ ... يرون منه حول وطول

...  
... الى مسكن شخص اشبه فيه غير  
... ولذا ان اعيت الضابط الحيل  
... وبينما كان قاصدا الى رئيسه يلتبس

...

...

...

...

...

آهل للشرطة السبيل لتقبض عليه

وقد وقع حادث من هذا

... جـ ... تكسب بينهم ملافات مليا تاجر

فعمدوا - بن عشيقته وذا حست ماتت وعنده بمقدار في حكم فعل التاجر عن  
فكرة المحج سيرة له في قتل عشيقته ، ولكن هذا التاجر مشهوراً بالاستقامة  
وذا مقدره لدى جميع معرفة فعزله عن قتل هذه لأمره بحفظه عن ترفعه لئلا  
يفتضح أمره خبر بسند منته ومقدمه وذا كانت هذه ول مرة زرع فيها  
التاجر رنكاب ، واختلط نفسه خصة بحكمة لارتكاب الجريمة ، كما قد طمع  
حوادث تجرمين بن اديو سبب خصة رنكاب ، فتقدم في مكانه انه يحذر  
لوقوع في ، وقع رافيه من عظمات لاجل ، هذا حصة اثنين وتطهر  
بانه شخص يترك من عن لآخره خصة نفسه ، في مدينة يروى وظهر  
جميع عرويه اربعة والام ، ولاته من سمعي في رسة ، ورسه عن ملاشي  
والملاد كرفق وحملات ، وعبره ، وكان معه في من جميع ، في باوجه  
فقط سيرة بن سره ، وجبة حركت سم يخف ، كان يتقدم ،

وكان عند ذهابه الى القصة في ميدلاندز ، من حية سوداء مستعارة وشاربين  
اسودين مستعارين ويغير شكل منه واذنيه بطريقة سيماية كما يغير اسمه ايضا ، وهكذا  
صحب د شخصيتين مختلفتين وطقو ضمير كل سوب مريض في مدينة يغربول طريق  
لم يعلم به احد غير ، به جميع ، قصبة عدد ومته بن طرير ، سدة اسبيع  
وقد عتد مرة ، حصة سبب ، ي ، به قوله بن ساري ككتيرة تحول دون  
ان اقضي جميع الليالي في البيت

عرف في هذه قصة اسم ساندرو به دو حية سوداء ، وسر بن سوادوين  
عرف في مدينة برونو ، اسم جوزيه ، رجل حليق ولم يدركه احد ،  
ان ساندرو وجوزيه كانا ، وكان بعد عداوة معدت قتل لاره  
جتمع ، في حدى صرحي قصة مذكورة وهما معا في حرش جميل جري  
نهر ، وكل هذا ، قد سبق في ذلك مكان وخفي كيت تحت شجرة في هـ  
الحرش يضع فيه حية لا مئة بعد قتل ، وقد عدا خسته هذه ، فعمل لخلق لاره  
يجرب الشجرة مذكرة ، ووضع جثته في كيس وبعد ان حكي بطله القده في السهر ثم



حيث المستعرة وتدرية مستعدين في محل امن وعد مدينة يفر من حد من مستحيل ن  
يعرفه حد به ساندري الذي يحتمل ن بسند به حرم قتل لاربعة اذ غدر على - تنه  
وفي عدم حادثة بعد ن تدور حور طعمه صاحب في بيته في ليبربول - راج  
يتفقد عماله - وقد كل نجح في ذات يوم سفي ودر في مساء افي بيته مسير يني  
نفسه بانه سيقضي ليلته هيبية يد به سرجن - ثقب سروره حرا وقضي على آساة  
هده اذ فيه شخص عند دخوله عرفته وسأله حديثا عما كان هو هنري - ور  
وجهه بالا حاب فقال له الشخص هيبية مقتل شريعة وحمل وور من - عنة  
للقص عليه قتله أحمد مري سبيسر في حرش نورة تون - فكر حور معرفته - ري  
سبيسر ودهبه لي نوريتون غير - ملاحة مت عم حمر قبه من الخوف والرعب ولو  
- يكن من دليل ثبت ركب حور جرم قتل مري سوي كيكس - ي كان في  
حورة الشرطة و- ي كان مضوء عليه من حور وسوانه لكان هذا الدليل بكفي  
لادته فان حور كان حبه قد سي سمه وعمونه على كيكس - ي وضع فيه جثة  
لمقدورة بعد قتل - وقد حكم على حور - لاعدم سبب هدي دليل -

وهذا حادثة حري وقعت في مدينة بربر - تؤيد غفلة المجرمين وخطأهم وقد  
ثبت الحزم على المجرمين فيه وحلاصتها : ختلف ضمن سم احدهما هنري والآخر  
جويس على قسمة درهم بينهما كان قد سرفه - وكان جويس عرب ومشهور - اجل  
ويسكن وحده في بيت - - عزم هنري ن يقتل جويس ويستولي على دراهمه فريسا  
هنري رفيقا له دافع حسم فركا يعوده على قتل جويس - وخلق كلاهما بي ليلة  
ظلماء لي بيت جويس وفرغ - باب ففتحهم جويس فنقض عليه حلا ولم يمهلاه ليسجد  
حدا بل نادره بضربة شديدة لي - رأسه فقتله صريحا - في الارض ثم انحنى هنري  
ليرى ن كان قد قضى نحبه - لا فتحقق به - يزل فيه رمق من الحياة فقال هنري  
ذلك لرفيقه فاجبه هدي - لايعت ان يقضي نحبه لاه - لا يستطيع ن ينس بنت شمة  
فقال هنري يجب ن لاسق على اثر - دليل مما يمكن الاستدلال به علينا - قل هذا ونظر  
حواله في اطراف الغرفة لاربعة في يقع نظره الاعلى مראה موضوعة في ارض الغرفة

وقد اسند ظهرها الى باب يفتح الى غرفة داخلية . وبعد ان اتم الجانيان تحوي الغرفة سلبا قتل بقوده تم تسولا دفتره وقتله . ولما تحققوا انه لم يبق ما يحتمل ان يشتبه بهما بسببه خرجا من البيت وذهبوا الى مطعم تسولا فيه عشاءهما

بعد حادثة القتل بنحو ساعة زمنية قبضت الشرطة عليهما بتهمة قتلها جوليس ولما سأل هنري الشرطة عن سبب اتهامه ورفيقه بقتل جوليس اجابه رئيس الشرطة بان الادور صحا قتل موته وكتب باصبعه على العبر المتجمع على المرأة اسمي قاتليه . ولما سمع دري هذا الخبر سقط معشياً عليه . وعندما افق اعترف بالجرم . وقد حكم عليه وعلى رفيقه بالاعدام

القدس

المغرب

يوسف اسطافان

# افشاء مدير السجن لاسرار وظيفته

«كلمات المجرم الاخيرة»

معرفة عن حربدة «نيوزاوف دي ورلد» الاكثيرة

كان على رأس ورقة من محمي لاداء المستر توماس سايك محمي الحكومة  
اعاء في محمي كذا المتهمة الميجر فريدريك وايس هـ سكر بديت مدير محمي نتونفيل سابقاً  
وعمره ٦٢ سنة . وقد اوضح في اثناءه . ان المحامي اقره ان كان بشأن الاسرار  
الرسمية يحرم على الأشخاص الذين كانوا يشغلون مناصب . كذا محمي . يوحى صورة  
سير قانونية بالمعلومات التي اتصلت اليهم بمقتضى الوصيفة . من . مجر . المذكور الذي كان  
يشغل منصب مدير محمي نتونفيل من آب سنة ١٩٠٩ . الى . ثانياً سنة ١٩٢٥  
اي الى حين اعتقاله لاسباب صحية قد ارتكب جرماً . بمخالفته . لعدم المشار اليه فان  
رجلاً يدعى بابواترز المتهمة بخرم القتل عمداً ولدي قد نفذ فيه حكم . لاعدام . في ٩  
كانون ثاني سنة ١٩٢٣ كان قد قضى اليه باعتدلت لتعلق . بسببه في ذلك اليوم  
الذي جرى فيه الحكم وان الميجر بليك بعد ان سئل من وظيفته نشر مذكرته في  
جريدة «ايفلنغ نيوز» بأمر من التعليمات الصريحة الواردة عليه وعلى غيره من . يري  
السجون الآخرين القضية عليهم بان يرسلوا تقريرهم بخصوص . يستقونه من الاقرات  
والاعترافات ان . مساعد سكرتير النشرة لداحية رؤساء . وكان من حملة . نشر . من  
تلك المذكرات / ٢٧ كانون ول الماضي مقالة عنوانها . في . بابواترز . فيها  
كيف ان الميجر في اية تنفيذ الحكم ذهب الى غرفة سجين المذكور وأمر . ان  
يأتي به الى مكتبه على اثناء دمه . ان لا ضرر في . سراج الحكومة عليه بالموت بعض  
كلمات غير ان السجين رجده . ان يوحد ذلك ان صبح . العبد . وعنده . قبله بابواترز في

صباح اليوم الثاني هره السجين يده نحرة وقال : اني ريد ان اتحدث اليك عنها  
او معنى بذلك المحكوم عليه ، بالاعدام ليس صمسن مرة القتل وشريكته بالحرم التي  
كان فيه وبينه علائق حبيبة رت اخير في وقت زوجه ، الذي لم يبق لها اليه حاجة  
وان اقسم بالله اني لم تكن مدنية ، وحده في بقية ايضا

اقولت له : ليس حسنا يا ودي ان تفهم هذا لان فقد جرت محكمته ، ووجدت  
مدية تسمى اسمها الفت الحكيم ويتراني في كل حال لم تكن تحية حياة سعيدة  
بعد حرى جدي ، فاجب في : قاضي كبير كما يحضر في ، مستكده سبب ذلك  
فقلت ستعمل بالحق فلا تهم ذلك ، وقد في مات فقط دقيقة وانت في  
اودن سمع منك ما ذكرت امدت على وقت وحب في دمجد الدمودقل ذلك  
فتح الباب ودخل الخفراء ليقناده الى المشقة فجز يدي وقال نعم يا سيدي اني آسف  
حق ، ستودع الله ، وسبقه لجد في حيث تيسر روحه تمقل محمي الاداء :  
اذ عثر ، نوردي هه مذكرت لحد بعض البسات شردون حترز وترو ، فن  
الميجر بليك مثالا يقول ان بايوان لم ذكر حريته قط غير في س من لكم دافقضي  
الام مسع هر فقول من لصحة فتحتون حيد الاول وهمة الحكمة من تعبت  
القضية عده فتد ، لا عثرت في تفوه ، المحكومون موت ولا عثرت  
ولا بدحت متعقة بحري محكمة وقرار الحكم في يؤدب المحكوم عليه في آخر  
سنة و آخر دقيقة هي من لامور في تنطب تدقيق من سكرتير الحكومة بحصية  
ومن المنجوع مستقيم ، ربح ، لا رد همة وعلى خصوص لاه قد سبب آلام ،  
عظيمة لكل من يود باحسين وكل من كان له دخل في قضية وقت ، مثل هذه  
الاعتراضات التي تجعل يعرف في قضية يعتبر في عرس لاجل من قضت ، لصحة  
العه لاسي ولهم تيج لا يثبت عرس تحدد حصة حده ، تعرضوا له

وكان بين اليهود بين سمعته محكمه خيرا رت ديكن ، الذي كانت  
نوبته في وظيفة يوم غلام يوترر فصرح قائلا : اني كنت مفدا الحكم يقيد  
بايوترر ولا علال التفت هذا لآخر في الميجر بليك وقال : اني ردم جدا اقتلي صمسن



القراءة ويعلم ان الانتخاب ذوي المراكز العالية قد اعتدوا مذسنيين عديدة ن ينشروا ويدونوا في رسائلهم لاختبر ومعلومات التي يطلعون عليها أثناء وجودهم في الوظيفة وفي الجملة بعض الاسرار المهمة التي زل خرا داعتها بمرور الزمن . ولا شك ان السلطات كانت تمتنع هذا الامر كراهة واسأل دواتها عما اذا كان في الامكان اقامة لدعوى بسببه وظالما كان الجواب بالسلب .

ان امستر بلات لدي رأي ان الامر يرجع لاهمية قد شمر / ٢٧ تشرين الاول الماضي هذا السر " هائل " من اسرار الدولة الذي قد مسمى عليه ربيع سنوات . وهذا السر لرهيب هو " ان بيواترر قل انه آسف جدا وان لمسر طمسن مكن مدسة " وقد وثقت من جهة السلطات مدعورة وزدت لويل والتور ، فصدر امر النائب العام ومسير يات العامة بالاتيهم المربع وقلا سيح نفسيهما لنجعلنه اتهاما مشهورا ولو قفقه مرفق المتهم في التقص وسفوض محامي الحكومة لمح بلادء عليه ، ومما يجب الاتية اي ان محامي الحكومة مده قد خول ان تكرر له الكلمة لاحيرة في محامته على خلاف العادة ، وطرو رب كم مده كيف دبوت هذه الحملة على هذا الرجل . . . . . وبعد ان اعطي قرار هيئة لمحفين ، تجريم ذكر محامي الحكومة ان الميجر بليك من ذوي الاخلاق الحسنة وقد خدم دوتته مدة طويلة فبال تقصي محامي الحكومة اود ن اعرف شيئا وحدا . هل هذا الادعاء الحاصل هو الاول من نوعه اعني نشر المعلومات بالجرائد ؟

محامي الحكومة - انه الاول كما افهمت .

القاضي - على ما اري ان الانتخاب الذين يتلقون هذه المعلومات هم مشتركون بالجرم ايضا ، فوجب معصم مذكور وتسر قبل حيث لا يكون اخذ لا توجد سرقة . ليس في نفسي شيء من جهة تمت طريفة غير في اود اعرف ما اذا كان قد بحث في هذه القضية من هذه الجهة ايضا .

محامي الحكومة - ان قد دققتا هذه القضية بعناية تام ولكن لم نتخذ أية اجراءات ضد الجريمة .

القاضي - يجب القول بان آخر مد على كل حال مسؤولية الدرجة الاخيرة في مثل هذه الاحوال غير اني ارى من الصعب تقدير ذلك في هذه القضية وربما كان في صالح الجرائد ان تتأكد بانها تحت مرقعة بهذا الشأن وانها ذات ثمرات شئنا مثيرة للمعاطف تكون عرضة للمجازاة

بمحامي الحكومة - ان نرحل نحصل في هذه القضية العرة المقصودة لادراك هذا الغرض

تم ذكر القاضي انه لا يرعى في حقوق الحبس بشخص مثل الميجر بليك لذي اوقف في قفص المتهمين واوقف بحق وبمن جل هذا الحرم وعزم على ان يحكمه ببراءة فقط واراد ان يعرف المبلغ الذي تقضاه قضاة، كتبه من مقالات . فقال المستر ويفر انه قد قبل به بان المبلغ كان ثلاثية جنيه . وضاف الى ذلك بان الميجر بليك كان يتناول مرتباً سنوياً من صندوق حكومة تقوم بتي حيه وان ما يتدوله من التقاعد ثلاثية حيه في السنة فقط وان على المحكمة ان تعترف في حكمها بان الحق به من تجربة من هذه الجهة فاجبه القاضي ان المحكمة تقدر ذلك تماماً . ثم ان القاضي اوضح انه كان في نيته ان يحكم على الميجر بليك بثلاثية جنيه عرامة ولكنه انزلها الى اثنين وخمسين جنياً على ان يدفع ايضاً مصاريف المحاكمة .

# جرائم الغرام

الحادثة في فرساي - فرنسا -

الآنسة ماري بي دوستيف طامة في إحدى مدرّس فرساي هـا من العمر عشرون عاماً فقط ، طعت عشيقاً يسكن في نعره عنده . كان يهـم بالخروج من غرفتها ، وقبض عليها ، واخذ العتيق إلى مستشفى العسكري لانه ضابط في الجيش . ولا يؤمل الاطباء نجاته من هذه الطعنة السيـدة .

واليك خلاصة هذه القاجعة :

تعرفت الآنسة ماري بي دوستيف بملازم أول في تـمـه بيركارف في نهر تموز سنة ١٩٢٥ ، في تـمـث ليد حافلة السحرة التي يجيـهـم لافراسيون اكرماً لعيد الحرية . وقد اعترفت الآنسة ماري بي بان الربوط اشتدت بين الاثنين وكان يدهـم احب اللجوج ، والعاطفة الهوجاء . وتوسـد على ابرواج عندهم التـمـالقة دروسها في الجامعة . فاستسلمت اليه بعقلها وقلـبها وجسمها .

وكن الضابط انتـب احسن عنور عواطفه وجود الحب في قـوائده فكان لا يزورها الا لـمـأ ولـا يـقـلـم الا شـيـء من التـكـلـب والمـلـل ، فـعـرـت الفـتـة هـذا النـفـور الى سـبـاب اخرى ، ولم يخطر له على بال ان ينكت بالرحل ، وهو جدي بهـمـا يحفظ على سرفه ووعده ، وعلت نفسه كثيراً ، وسـمـت جـهـدهـم تعرف سـبـاب انقـضـاه وعبوسـته فـحـث .

الى ان جاءه يومه ، وخبره انه مضطر الى قطع علاقته بهـا ، لانه مـتـزـوج من فتاة يجيـهـم وينـدـهـم هذا الحب فوقت ماري بي مفتية عليـه اعظم لمصيبة التي لحقت بها وآلمها جداً ان ينكت هـذا الضابط بعد ان اسلمت اليه قيدهـم . وحبته قلـبها وجسمها فوقت مريضة . ولم يـزـهـم هـذا الضابط قط شـيـء سـمـها . ولم يات . كـتـبـت اليه مـتـوسـلة راجية ان يـعـود اليـهـم وان يـهـم بـعـودـته حـيـاتها وشبابها ، ولكن الضابط تصام عن



سماع نداء القلب المحترق . وكررت ككتبة فيه ، ورجته ان يقابلها في منزلها في موعد  
حددت له ، لتودعه الوداع الاخير وتبذل على مشيئته . فجاءها ، مقصداً عيساً فبكت . معه  
ونذبت ، وذكّره بعهوده وواعيده وكيف بها استسلمت اليه واثقة بشفقة .  
فحمل وقال لها :

المثل هذا دعوتيني ؟ من المستحيل ان حيد عن عرسي . سأفعل ما . يد  
وقام يريد الخروج فجث جنون الفتاة ، والتفتت سكب وادركته قبل ان يتخطى نية  
العرفه ، وطعته ضعة قوية ، بلا خوف ولا اضطراب في عنقه فهو الى الارض .  
تم خرجت الى الشارع ودعت شرطياً واخبرته انها هي التي فعلت هذا ، وراحت  
السكين ، فقادها الى المحفر ، حيث بدى ماستجوابها .

واحدث هذه الحادثة دوراً كبيراً في الالدية الباريسية ، وفي الندية فرساي . لان  
افتاد من عائلة ترفعة مشهورة بدمثة لاحلاق

وقدمت امام محكمة الجسديات منهمة بقتل الصابط بير كازناف عن سابق اصرار وسميم  
«المحاكمة»

دحت . ريللي سنت يف قاعة المحكمة واحست في قفص المتهمين ، وانت  
خطواتها موزونة ، وقمتها منتصبه كأيها رجل ، وعليها معطف رمادي تخفي كفاها في  
كميه . ولها عينان سودوان جميلتان ، ووجدان خفيفان .

وكانت تحيب على اسئلة الرئيس بصوت ضعيف حات .

ووقف المسيو بول بونكور النائب المعروف ورئيس حنة الشؤون الخارجية في  
مجلس النواب الفرنسي بدافع عن المسيو كازناف

الرئيس ، الى ماريللي سنت يف : هل كنت عذر ، لما تعرفت الى كازناف ؟  
ماريللي : نعم ياسيدي

الرئيس : هل سكنت مع رجل آخر مدة شهر في غرفة فندق ؟

المسيو بيتون اوكيل ماريللي ا - كانت هناك مقعد « ضحك »  
الرئيس : وسري ايضاً

ماريللي : قد يُست من الحزن .

الرئيس : ستعزيتن بسهولة على مرور الايام . هنا رسائل يستشهد بها .

مسيو بيتون : — هذه الرسائل تدل على انطفاء جذوة حبه

وجاء دور كازناف

كازنف : تعرفت اليها كصديقة ، وكنت احرص على ان لا القاها الا نادراً ،

ولم ارد ان اربط بها بعلاقات وثيقة

واخذ يقص على القضاة بوادر الجناية :

رأيت نفسي مرغم على قطع علاقاتي بها ، وكانت تقول اني قاس جداً ، وجميل

في نفس الوقت ، وبعد ذلك بابام كتبت اليها ان القطيعة محتمة .

حدثت اني تستعطفني ، فبقيت مصراً على رأيي . فقاطعه الرئيس قئلاً :

ولكن الآنسة ماري لور فوكة تقول بانك كنت صديق الآنسة ماريللي الاول والوحيد

فاجاب كازناف بوقاحة : لما أصبحت ماريللي حليلتي ، لم تكن ماري لور فوكة عذراء .

وقف المسيو بونكور واخذ يدافع عن موكله كازناف وجعل محور دفاعه : كرامة

عائلة كازناف ، وحسن سمعتها في البلاد ، وتربية كازناف العالية .

قال : ماريللي احبت بشغف هائل هذا الشاب ، ومن الممكن ان يؤثر ذلك في

قلبه ، لكنه عاد الى نفسه يلومها كيف يخالط فتاة وهو من اسرة معروفة ، ويتخذها

خليفة ، ان ذلك لما يجرح سمعة اسرته ودونكم ايها القضاة فقرة من كتاب ارسله اليها

« لا استطيع ان اواظب على هذه المعيشة من اجل عائلتي ومن اجل المجتمع الذي

اعيش فيه ، وانت عائق في طريق مستقبلتي »

وفي كتاب آخر يقول :

لم افعل الا كل حماقة ، كل اعمال الخاضرة هي ضد مبادئ ، ووالداي لمول الام

اقبيل بالمرض . »

ووقف الرئيس واعلان الحكم على ماريللي بالسجن سنة واحدة — بعد ان حملت سفاحاً

عبد الغني الكرعي

يافا

# الاجرام في اميركا

١٠٠٠٠ قضية قتل بكل سنة

الاستخفاف بالقانون ونتائجه

معربة من «جريدة نيوزاوف ذي ورلد» الانكليزية

لقد اسعرت مقررات مجلس الاتحاد الوطني لاقصادي في اميركا عن ترويم مدهشة لاستباحة القوانين فيها . وقد صرح الاعضاء الذين هم ممثلوا الهيئات الحكومية في البلاد في اقتراعه ان ندم حقراء المذنبين هم المعضلة الرئيسية الواجب حلها من قبل الامة وينبوا ان معدل حوادث القتل السوى في الولايات المتحدة يبلغ ثلثه من الالاف . وان في انكلترا وويلس قد بلغ مجموع هذه حوادث المذنبين فقط اربعاً مئتين كل مليون نفس يقابلها مائة واثنان مئتين في الولايات المتحدة . وان التراخي في تطبيق القانون هو السبب الاول في زيادة هذا المعدل بالمسئرين سائر البلاد الا ترى في العالم وقد استلقت الطر بوع خص الى ان الرجل المذنب خالية السبب والاسباب من الدرجة الاولى اي الرجل الذي يدخل منزلاً ويهبط فيه ثم يخرج سبباً معد ان يطاق العبارات الدرية ويجرح صاحب المال يكون عرصة الحبس من ١٠ الى ٢٠ سنة حسب مطوق القانون غير انه في الواقع لا يحبس اكثر من ست سنوات وثلاثة اشهر . وقد اوضح المستر منكوز والقاضي في محكمة نيويورك في مباحثته هذا الشأن انه لدى اجراء المقابلة مع القوانين المقررة في انكلترا لاجرام سرقة الحاصلات الجبروا لمدة والقوانين المحلية يظهر حياً ان اجرام المقررين في الولايات المتحدة لا يندسب مع خنورة هذه الاجرام المذكورة وان القوانين المحلية متساهلة بهذا الخصوص . وليس انه قد اعطى كل نوع من الجريمة المجرم بحسب نصوص قانون الجزائي فقط بل ان هناك مبلغاً عظيماً من الترقية والتدليل للاقية براء السجون من قبل المصلحين وغيرهم .

وقد تبين أيضاً أن من ٤٥٢ قتلًا متعمداً محكومين بالإعدام في ولاية نيويورك ما بين عامي ١٨٨٩ و ١٩٢٣ مئتين وثلاثة وتسعون فقط نفذ فيهم الحكم. وأنه حصل بين عامي ١٩١٢ و ١٩١٩ في اثني عشر ولاية من الولايات المتحدة ١٩,٧٧٧ حادثة قتل تبس فيها على الجنين وحكموا واثبت اتهامهم بالقتل عمداً و ٣٤٩ منهم اعدموا فقط وقد تقرر أيضاً أن الحالة الواقعية، متحيرة من حيث وضعية أميركا بالنسبة إلى حوادث القتل المتعمدي متظل متعلقة قدره، انتشر وصار من استعمال السلاح بقصد الجريمة. فإن بوليس نيويورك قد قبض مؤخراً على رجل منهم ساجرة الماسات للاستغناء لاستعماله في أعمال السرقة والنهب باسمه لتسبب مع قبضته، وتبديلاتها. فسدس من طراز « ١٩١١ » كان يؤجره بجنينة واحد. فسدس من أحدث الأراغسة ١٩٢٦، « اوتو تيك » فأجرته خمسة جنينات وكانت هذه المسدسات تعاد إليه بعد استعمالها والانتفاع بها

(نَقْلُهُ وَنُقْحَرُ)

« الحادثة في باريس »

في الساعة الثانية عشر لا قبيل انقضى من سكان وركادف ( في باريس  
ثلاثة طلاق درية من منزل السيدة من كين وكنز عوايسة العوا الحبر فوجدوا  
السيدة طريجة والدها تيسيل من صدره ووجهه السيور - به برار المستخدم في  
احد المخازن قنلا .

فدجاء رجل لشرطة خدمه جثة قميل في تشريح وتقوم لجريحة الى المستشفى  
وعلى الرغم من خطورة جرحه سمعت ان - لي - بالموت لآنية الى قاضي التحقيق  
عمري ٢٥ سنة وانتقل في مخزن لآية - موديت - - عرفت الى هذا  
الرجل - اندره برنار - وال - له وجدة بزه خدعت نفسي بآية حبه، وكان هذا التعارف  
في احد مخزن الازلي، وحدث في لآية في تلك حدث وقعت في نفسي موقفاً حسناً.  
واكثرنا من الاجتماع في الحلق وماتت في الرابع فوحدت الشخص الذي  
لثوق اليه نفسي فاحبته حباً جنوناً - لي - - - وكان يفتح فرصة غياب  
زوجي يأتي لي وحسي كمنوس - - -

وقد اعلى هذه الحجة شهرة طائفة من دماء نعمة والى ، حتى كان  
الامس ، فقد حالي يسمى من قطع كل ملاقة له ، ووتحل اعدرا كثيرة  
لتبرير عمله فهمت منها انه من وسمي ، ووتحل اعدرا كثيرة  
الوقت ، فثبت ان نحي به ، هـ ، حصل هذه الحجة ، رآه ،  
وعدده تصحيت ، هـ ، حصل كنس وتوقع ليس موتها سعة

بعد ساعة

# الاخلاق والاجتماع

## تولستوي

مولده ونشأته ، لمامه بالعات ، ملامحه وشكله ، وصفه في طفولته ، يومياته ، موت والدته و خلاق ، موت والده و خلاقه ، من كفله ، العمه القديسه ، تيانا ، حياة المهر والجون ، رأيه في النساء ، رزاع حياته ، سنوات ثلاث تصرف عبثاً ، كلمة عن رحلته ، حلامه ، خدمة الدس ، اول ما كتب ، خطاب رقيق لعمته العزيزة

### مولده ونشأته

ولد عام ١٨٢٨ واما نسأته فكانت سأة ابيه الطبقت العالية تعلم على اساندة من الالمان والفرنسيين عيد اليهم تربية وثقافته .

### الممامه باللغات

وكان كمعظم الروسيين الذين من طبقته من لغات شئ . اما لاجل ينفذ فلم يكن قد اتقنها كل الاثنان ، ولكنه كان يجيد الالمانية ابداً واحدة ، ويتقن الفرنسية القانا تماماً . ويكي ان تطلع على رسالة العديده لعمته لتأكد درجة نبوغه ونضله في هذه اللغة .

### ملامحه وشكله

كان يتألم كثير آمن قبح شكله وقد وضع منه من ذلك مرة فكتب ما يلي :  
كانت تمر على برهات ينتبهي فيها إلى أسوأ شعريه لا يمكن ان تتحقق لرجل مثلي سعادة !! وكيف اكون سعيداً وأبي عريضة وشفتي عريضتان وعيناي صغيرتان !!

وقد كنت اتنى ان يقوم الله بمعجزة فيخافني من جديد ، ويصورني في صورة اجمل من صورتي !!

## صفاته في طفولته

كان مجتهداً ، شاذاً ضجوراً ، غير طيب ، حساساً ، متكبراً ، بائساً ، متحفظاً في الحديث ، محجولاً ، وكان مما يضاعف نخلة شعوره بقبوح شكله !!

## يومياته

وقد كان تولى مستوى حرصاً منذ صباه على تدوين كل ما يحدث له يومياً وبقي (١٦٥١) علماً مثابراً ، كفاً على كتابة يومياته وقل لها لو نشرت ملأت ٥٠ مجلداً أصحماً !!  
اليست ، بحق ، أوفى يوميات كماله ، جل في أي لغة من اللغات !!

## موت والدته وأخلاقها

وقد وصف في يومياته ، موت والدته وقد توفيت سنة ١٨٣١ وقد كانت على شيء كثير من العطف والحنن ، تركته وعمره أكثر من ثلاث سنوات بقليل ، وقيل أنها توفيت وطفلها لا يزيد عمره عن الحول الا قليلا

## موت والده وأخلاقه

ولم يذكر تولستوي في مذكراته شيئاً عن موت أبيه ، والمعروف انه كان ميل للاستقلال الشخصي ، وعلى جانب عظيم من كرم الاخلاق ودمية الطبع ، وعدم الميل لابهة العظمة ، ولم يعمر بعد مفارقة زوجته له غير ست سنوات قصداً ، ثم ترك طفله يتيماً وهو لم يبلغ بعد التاسعة من عمره .

فكان - بلا شك - لموت والديه وحرمانه من لرقابة العائلية اكبر اثر في حياته .

## من كفله ؟

وكفله بعض اقاربه وابرز تخصيين العمدة القديسة ، الكونتيس الكسندره اوستن ساكن ، وتاتيانا .





[illegible]

وقيت اعدة تيبا اوصية ابيه "والملائكة وكان بل معرفة تولستوي  
تتبع عنده كانت في لا. من من سمع. ولم يكن انكر في جمعا وعنه حمد. وان  
كان اجمالك من لا يحب عيسى. سودوير ويتسمم الحوة ويدين. صغيرا  
وقد كسب تولستوي. ففلا. عمت. حتى في نواحي امكن عمت. كينا  
طلعت. عمة اخيرا عمة قد كانت حلة قمرية بيضاء. راحة لان كرها  
ومكها حلت في قلوب الخلق لاول لحدا وحدا.

وانذكر يوماً داعسي يمينك في احدة من عمري وكن في حجرة الاسنقل  
فما كان مني الا ان مسكت يمينه وفتته لافترسه حي احده فكان له تأثير عظيم  
عليّ وجعلني اشعر مند صغيري بلده حب الاهل وانه نعمتي راتب بنكلامه ولكن سلتني  
بكيانها كله ، ثم رتبى راحباً ولقد رايت وشعرت كيف كانت تلتذ بلحبه ووقعت  
ان لذة الحب وقد كان هذا اول درس تقيته . . . . . في الدرس الثاني في معنى لذة الحياة الهادئة .

## حياة اللهو والمجون

ورغم عن فتح سلكه وحمله كان تيل لحية خلاعة والمحو ويكتب من دأده  
على المراقص والاشترار في المسحر وقصد من حج والملاعب وعندما بلغ تسعة  
عشرة تعود زيارة لدور السيئة اسمعة وقد احذر يكتب من ذلك لحين عن المرأة .

## رأية في النساء

وقد كتب في ذلك الخين يقول : يجب ان تعتبر شجرة النساء ضرورة اجتماعية

« غير صادرة » . ويجب ان نتعد عن كذا امكنا ذلك !! فمنهن نتعلم بلا جدال الشهوية والتخنيث والاستخفاف بكل شيء !! ولكن لولا هن لفقدنا خصوصاً الفطرية كالشجاعة والحزم والعقل .

والنساء اكثر قابلية للاخذ والاقباص من الرجال في بعض العصور « الطاهرة » . كن مفضل من الرجال ، ولكن في عصرنا الحاضر عصر الشر والفساد هن بلا شك اردأ من الرجال !

## برنامج حياته

وقد وضع تولستوى لنفسه برنامجاً صعباً بل يكاد يكون مستحيلاً واني الا ان يتفذه مهما كلفه من مشقة ومهما صادفه من صعوبة .

ويكي ان يمر عليه مرآة ليتأكد القارئ مبلغ صعوبته بل ليتحقق استحقاقه .

اراد تولستوى ان يدرس القانون درساً وافياً شاملاً واراد ان يدرس الطب من ناحيته العملية وان امكن من ناحيته النظرية ايضاً

واراد ان يتبحر في اللغات الفرنسية والروسية والاطالية واللاتينية واراد ان يدرس علم الزراعة درساً وافياً نظرياً وعملياً واراد ان يتفقه في علمي التاريخ والجغرافيا وفن الاحصائيات وان يدرس العلوم الرياضية وان يعرف شيئاً من العلوم الطبيعية وان يتقن الموسيقى لأكبر درجة ممكنة وفوق ذلك اراد ان يكتب الفصول الإضافية في الموضوعات التي يقرأ عنها

اسمعت عن برنامج اعقد واطول من هذا البرنامج ؟؟

## حياته بعد خروجه من الجامعة

وقبل ان يترك تولستوى الجامعة ابي الا ان ينفذ يديه من كل المعتقدات التي كان يعتقد بها والطقوس الدينية التي كان يمارسها وقد ابتداء يدرس الفلسفة وهو بعد في الخامسة عشرة من عمره . وانقطع عن الذهاب للكنيسة في السادسة عشر وقد صرح انه ما كان يؤمن بما كان يتلقاه في طفولته من التعاليم ولكنه كان

يؤمن بوجود الله عز وجل وان كان لا يعلم " ما هو الله " ولم يكن لينكر المسيح ولا تعاليمه السامية :

## الكال !!

وكان جل همه السعي وراء الكال

الكال « عقلياً » بدرس كل ما امكنه درسه من شتى العلوم

الكال « ادبياً » بسيره بموجب قوانين صارمة وضعها لنفسه

الكال « بدنياً » بالتمرن على انواع متعددة من الرياضة التي تبعت على انشط

وتقوي الجسم وقرن الاعضاء ثم انه درب نفسه على الاحتمل والصبر وكل انواع

الحرمان . وهو لا ينبغي من وراء كل ذلك الا ان يكون كاملاً لا في نظره حسب

ولا في نظر الله بل في نظر الناس وسرعان ما تبدل مجهوده هذا الى رغبة اكيدة في

الاتصاف على سواء والغلبة عليهم

## سنوات ثلاث تصرف عينا

من ١٨٤٨ - ١٨٥١

ولا يجمل بنا ان نختتم الفصل الاول من تاريخ حياة تولستوي قبل ان نأت على

شيء من اخبار هذه السنوات الثلاث التي صرفها تولستوي عند فقد عاش عيشة فاسدة

معمماً في انواع الترف والملاد ، وكان على وشك ان يعدم نفسه فاشل كآفته .

ويكفي ان نذكر طرف من حياتهم ليفهم القارئ ان اخوة تولستوي ما كانوا اذ رفوا

بحياتهم الفاسدة اخام الاصفر

فالاخ الاكبر ( نيقولا ) رغم اعترافنا بمواهبه النادرة عاش عيشة الاتهام في

الشكر ومات مسلولا قبل ان يترك له اثراً ما ! وقد كان ضابطاً في الجيش في بلاد اتوقاز

واما اخوه الثاني ( سرجيس ) اتمسك كان حينه بموت بلاتو كان يعسر البافطات

وتزوج من واحدة منهم

واما الاخ الثالث ( ديمتري ) فقد كان مدعماً بحمر كالاخ الاكبر ومات مسلولا

مثله نتيجة انغماسه في المذات والمقاسد

كلمة عن رحلته

قصدت مستوى الجنوب اجتماع بخيه يقول أي كل ضحائي لجيش في  
ذاك وقت لم يكن يضع مستوى من وراء هذا السفر إلا أن يقوم برحلة لذيذة  
وان تمنع متاعه من غير حليمة وان تجلس من دونه ومن عبء ديونه ثقيلة  
ولكنه فكر عذبات في بحر طاف في سبب جديته وقد كانت خدمة في جيش الوظيفة  
الوحدة المفتوحة منه والتي بكسر عمل فيه بقدر طرفة كل شيء سي جدبا  
وكان مع ما في لا كبر خيبة سكان الحلال خيرة في مناظر طبيعية اديعة وجمال  
السماء لغنى وكبريا. فكر ان سي كل حبه ضيقة بوقت له كوح صعبا وينزوج  
من تروية فوقرية ويعيش مع احد زوجاته فيجرح معه بريد وتقصير وكانت  
يسأل نفسه مرارا «لماذا لا افعل ذلك؟ وما الذي يعني ولكنه كان يسمع هائلا  
يقول «انتظر تريث لا تسرع لا تجزم» كان مازال لا يود من صميم فسوائه ان  
يعيش سبعة روكام وكبر كافه كان شعر ان هذه سعادة لا يمكن يصل اليه من  
طريق هذه خيرة بل شعر ان السعادة لا يكون لأحب تضحية وسكرانته ولكن  
لده. ينتظر كل فرصة سنية لتسحق ويخدم بوجه خدمة ضيقة.

وكان شعر شعور دجس في حلق يعش عشة ربة كقبة - من وكان  
يسأل نفسه كيف اكتب في حلق يعش عشة ربة كقبة - من وكان  
اشعر به سعدة في حلق يعش عشة ربة كقبة - من وكان  
والله كان حلق من حلق يعش عشة ربة كقبة - من وكان  
يفيق من احلامه تبه فتول منه سعدة - من وكان  
لخدمة له من اشعر به سعدة في حلق يعش عشة ربة كقبة - من وكان  
الناس جميعا له نطاب سعدة وكنت توصل هذه السعدة وكنت لا يريد ان  
يسلك الطريق اوصل به تبه شكروا وتدمر لا لا تدمر - من وكان  
من هذا الجاني هذان شعور داخلي في كل من يدفعه لطاب سعدة وعلى ذلك



قلمي في هذه الدقيقة وعن تأثير خطابك في نفسي هذا التأثير العميق، والافكار  
الكثيرة التي تجلني وتغلبني . لقد ذكرت انك عزيمة على توكي وانك تسألين  
الله ان يضع حد حياتك ويحتم هذا الفصل ، متفقدين ان حياتك صبحت لا تكاد تحمل  
واصبحت وحيدة مساهبي عمي العزيزة وادعيتك انك قد اغضبت الله واغضبت  
تواستوي الذي يحبك من اعمق قلبه تطالين من تنة ان يخلصك من هذه الحياة بمعنى آخر  
تطالين « الموت »

اي تطالين ان نحل بي اعصم كرامة يمكن ان نحل بي في كل حياتي يعلم الله ان اعظم  
كارثتين يمكن ان يجرح قلمي ويدملاه ذراقت وفوق يتولا فانت الشخص من الوحيد ان  
لقد ان احبها من اعمق قلمي ولا احب بخصا كرمهم ومد يقي لي بدلو سمع صلاتك ؟  
لقد كنت اسعى واحاول ان اصل للكمال لارضيت

لقد كنت اسعى واحاول ان اتحلى بكل الصفات السمية لاحوز رضاك وعطفك  
لقد كنت دائما اشعر بالسعادة اذا كان من وريثي سعادتك وبالله اذا كنا  
منفقاسه سوية .

كنت احف ان ارتكب شيئا يعضبك ويسوءك . محنت هي كل شيء لي ..  
ابعد ذلك تطالين من الله ان يفصلنا بالموت ؟ ..  
لا استطيع ان اصف لك ما اشعره الآن من تحرك . والكلمات لا تكفي لتصير  
يكفه فؤادي من الحب والكني خاف لا تقوم لي ارفع .. ومع ذلك في ابكي  
وابكي واصل خطبي يدي ارسله لك بدموع ..

كامل صموئيل مسيحة

يتبع

# كلمة في البغاء

ان اعظم سيدة جهدت في سبيل حمية المرأة الضعيفة ولا قول ( الساقطة )  
هي ( جوز نفين بيلر ) .

عرضت هذه السيدة جهتها المحترمة لتحقيق اهداف امدھية لي لي لتحقيق بعد  
للان ولتنجني فئة رائسة ، من الساقطات لالو في قلب بطن اليهن نظرة عطف وحنان  
ورغم مجهوداتها اقيمه ، ومساعدتها لشكورة بل رغم مجهودات غيرها من الرجال  
والنساء لا زالت مشكلة البغاء قائمة ولا زالت تقتر عقدة عقد القرن العشرين !!

وحرام علينا الا يتعدى نصيب هذه المشكلة اعويصة وهذه القضية الهامة بضع  
مقالات غلاما بها بعض الصفحات كتمكلات اشبح محمود ابو العيور مثالا اد المسألة  
تحتاج لاكثر من ذلك ، تحتاج لدراسة لوجهة الاقتصادية والصحية والاجتماعية  
والقانونية تحتاج لتشريع جديد ونظم جديدة وطرق علاج مبتكرة ، اما اذا بقينا نلظن  
الرجل هذه الطغفات الكلامية واما اذا بقينا نكتفي بواخر مرة هذه الوخزات الاليمة  
فستظل المشكلة باقية من غير حل

لندرس السن الذي يجب ان يتزوج فيه الشاب والتربة ان يوجد عملا ان يردن  
ان يعيش عيشة ( حرة ) ولا لتتفع البلاد من حريتهن شيئا اذا يصرفن حياتهن في  
المهارة والاثم

لندرس العلاقات الجنسية درسا علميا وافيا في المدارس للشبان والشابات  
وليؤكد الاساتذة والمعلمات لطلبتهن اهمية الزواج ومقدمته لعائلته ولدة الحب ( الزوجي )  
ولتلقى المحاضرات العلمية في الامراض التنسليه وليوضع تشريع خاص للخدمات  
البالغات اللواتي يشتغلن في منازل العزاب ، ولتوضع ضريبة كبيرة على العزاب يتجنم  
معها الزواج الا عند الضرورة القصوى ولتراقب ( البائسيوت او البائسات ) والبيوت  
السرية مراقبة فنية دقيقة ولتفعل البارات والقهاوي القريبة من المحلات العمومية

ولتؤلف لجان خاصة من رجال مسؤولين بهم الإصلاح ليبحثوا المسألة من جميع  
نواحيها ويضعوا لها حلاً يحو هذا العار الذي لا إنسانية وهذا الاثم الذي ينزل  
بالمرأة في مركزها في الحياة الاجتماعية ليحل في هذه المسألة.

في هذه المسألة من حيث هي خاصة بالمرأة من جهة واحدة من جهة من الرجال ثلاث  
فئة من الرجال من يتعمق في العلم والدين ويؤيد طبعاً كل سبب للزوج سعيد  
ولكنهم يحملون روحاً من عدم التمسك من شأنه من رجل غير حية كلها انه  
وشور هذا الرجل ان يكون من الناس الذين لا يهتمون بعب وحيول في الحرب  
سريع في الحياة الاجتماعية في كل شيء من الجمل ان نحاول ان نحدد  
المرء وحاجاته من انما زلنا نساك سلوكاً شريفاً يبدأ عن شر وقد بلغ  
الخامسة والثلاثين

في معرج الرجل من روحه من حيث هو كونه سنة و من سنة  
من غير ان يجتمع معها مرة واحدة في خلاها  
مما يستلزم ان يكون في هذه الروح التي لا يفهم بروحية معنى ولا يدرك  
لتكوين السيف في الحياة معروفة في الروح طبعية لا يجتمع بها روحها  
سنة كاملة في كل سنة

بمس سنة في كل سنة في كل سنة

ليس به في كل سنة في كل سنة

اتضمن بقاءها عفيفة طاهرة طول هذه المدة

حدثني بربك اتضمنه ام تضمنها ام تضمنها ما؟

حقيقة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة  
روجه من سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة  
والتر في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة

وجعل من كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة

على كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة



لاحقين تبوير هذه العلاقة بهجية ظاهرة رتف منهم وتضيغ سمعتها وسمته  
بصحت رتف ويؤدي هذا الجبل في كبر من للاحقين ل هذه كبر . فله  
المقدس بالطلاق .

ك

## الحكمة على كاتبة نركية

شرت الكاتبة سعاد درويش في مجلة "نوت العون" مقالاً بعنوان "مذاقوا حبر" ،  
حاورته في البداية ، في مصر كاتبة المساة عن لا يول . والصلاة هي من لذين يرون مسهم  
حبر من لا تكال على موضوعه . الأعمال لمفيدة . التلق هو عمل من الاحاس ،  
هو حبر شت يوت في دمن من توت به سبر لاقه منه من يبر الحريم مما لا . لا  
ار حال الدين دبر ، كبر لا كبر خداع الاساية . وقامت وزارة العديدة دعوى على مدير  
المجلة المسؤول احسان ك وعلى الكاتبة سعاد . معبرة في هذا المقال رهابة للدين . وقد سرت  
الدعوى مدوع عن كاتبة الحامي مصطفى . دل ك قال ر انقل لم يكن موحها الى المدير وان  
موضوعه لاساسي هو : غة في ان يحل في عقول الناس اتباع الديانة التي تنجم عن الاحر  
الذي كبر حبر ، ان يحذر الياسين من لوقوع في شدا لاء الاختراي . ثم قال ان الديانة التي  
احمت اليها الكاتبة غير مبه ولا يجوز فاور . ن تفرى لديانة ما من الديات المعترف بها رسمياً من  
الحكومة . وقد حكمت محكمة على الكاتبة بخمس شهر ورهقات مع رة ف التفيذ .

# مرافعة

لصاحب هذه المجلة في قضية جزائية هامة

امام محكمة الجنايات الكبرى المتعقدة في جنين

ايها القضاة المحترمون

تطلب النيابة منكم عطاء حكم رهيب لتخضع اقلوب لهولة الا وهو الحكم بالموت  
الا ان الدلائل التي قدمتها النيابة لتبرير هذا الحكم ليست من الدلائل التي يستريح لها  
الضمير .

لا يجوز الحكم بالموت الا لدلائل قطعية لا يبق معها اي شك بل اذ انقضى لا يسوغ ارهاق  
الارواح بدلائل يحيط بها التلك من كل باب ولا يطمئن لها الضمير وليس لكم ان  
تقضوا على حياة اخ من اخواننا في الشرية الا بعد التثبت كل التثبت من اجرامه  
وبعد التحقق جده تحقق من انه عضو اشل في الهيئة الاجتماعية .

نتمنى للمحكوم عليه البري يظل مثلاً امام القاضي الذي اخطأ بالحكم عليه  
يستدرج السماء للانفصاص ممن سلبه حياته تحت اسم القضاء العادل وما كان عادلاً  
وكم من القضاة قضوا حياتهم في الشقاء ونقرع الضمير لتسرعهم في الحكم وعدم ترويعهم  
فيه وما اشد ذلك عذاباً

فأطلب منكم ايها القضاة المحترمون باسم العدل وباسم الانصاف الا تتعجلوا في  
الامر وان تدرسوا هذه القضية من كافة اطرافها وان تفحصوا كل نقطة من نقاط  
الدفاع فيها وان ترجعوا بعد ذلك الى ضميركم الحي وتقولوا كلكم العادله في هذه  
القضية المشككة

ليس في بطرات هذا المتهم ايها القضاة الكرام ما يبدل على اجرامه بل ان في  
نظراته وابتهاماته وهذوه واضمئنته في هذا الموقف الرهيب الذي ترنم له فرائض  
اكبر المجرمين لدليل قاطع على براءته وعلى وثوقه التام بعدلكم وانصافكم .

انا اذا دققنا هذه القضية بعين العدل نرى ان كل القرائن تدل دلالة قاطعة على خطأ المقتول في اقواله والدليل على ذلك هو انه

(١) قد ثبت من اقوال شهود الدواع ان المتهم معروف بالاسمية وحسن السلوك بين اهل قريته وانه قد تمكن وهو يتيم الاب بحسن سلوكه من ان يجمع ثروة تعد جسمية بالنسبة الى محيطه وان يحترف التجارة واعضاء القروض للغير فيستبعد كل البعد ان يقدم شخص مثله على استهزاف فرصة غياب زوج الشاهدة عفيفة المسعود ليقبض على بيتها سرقة بضع ذهبات لا قيمة كبيرة لها ان عملا كيدا لا يصدر لاعر محرم اثم اعتد اعمال السرقة وانتهر القرض لاركانها كما انه لا يمكن ان نعتقد ان الشخص الذي دخل الى البيت وحاول اقتصد آخره سرقة بعد ان ثبت ان الشاهدة عفيفة ذلك واكدت ان الشخص الذي دخل بيتها قد حاول قطع دهرتها وغورها

(٢) ان من الصعب جدا في ليلة حكمة اصطلاح مثل تلك الليلة التي وقعت فيها الجريمة التثبت من شخصية السارق حتى لو قلنا صاحب البيت مع السارق وجه وتعارف معه لا سيما وان الحادثة وقعت في اواخر الليل التي يكون فيها مستعرقا في نومه اذ ان الشخص الذي يفيق من نومه في وقت كذا يكون قد اصابه نومه تحت تأثير سلطان النوم المتقلب عليه فيكون عرضة لحض في شخص لا يتبع التي آتى له وقد غلبت من افرة السعادة عفيفة من سارق كان حتى انه لا يبقى لديه اي شئ به لا يمكن تشخيص سارق في تلك الليلة لا يمكن تشخيص المثلث حتى على ضوء النهار ومن المعتاد ان قسح صديق حرجون من القتل في طريقه فلا يعرفون وبالاخرى ان لا يعرف المثلث في الليل ولو حركت حاضرا كما نرى في احددي تلك الليالي المظلمة التي سمعنا بها كذا حادثة كذا شحنة لا يمكن الانسان في تلك الليالي بدون وجود نور انهم لا يمكن ان يمشوا في عميقة - هود لم نستطع تشخيص السارق في تلك الليلة مع وجود حرجون من القتل في طريقه بان المقتول كان مخدوع في قوله نعمة نعمة

(٣) ان عدم ظهور شخص ما في تلك الليلة اثر شدة في جسم المتهم لدليل

على ن السرق قتل هو تخص من هـ منهم لان الشهادة غيفة المسعود قول  
 بتوهم انما هبسته كلفه ي حـ ت كلفه عتف عتفه حول حددهـ كـ ان  
 المتبادل ذكر في قوله انه تصارب مع قاتل وترا ك معه و قاتل اربع خشبة  
 اللاب ورمه هـ فلا بد من ن بحت هـ فـش او ضرب واعراك والتراخ الحشب  
 اترا وخـشـ في جسد منهم اوفي حـد عتفه ولا سيما انتزاع الخشبة اذ لم تكن  
 الشهادة غيفة لاسـة قـر من احر حـشـد كـل الخشبة تـكـن مـسـهـ ومرتة حتى  
 لا يـر على جسد منهم ي قـر من آـ ا خـشـ او ضرب هـ عـر ك لـدي حـصـل  
 والذي وصفه النائب العام بأنه جدال عتيف عتفه مضاربة ومنازعة امتدأ مدة من  
 الزمان مع ان يستطاع ان يثبت قـر وخـشـد هـ و عدم وجود يـا هـ منهم يدل  
 دلالة قطعية ان الحـي الـا هـ هو عتف هـ هـ منهم .

٥ ان عدم ظهور رده عن قـر منهم يـي كـن يـسـهـ او على ثـه يـي  
 وجـت في داره وعدم وجود وقت لاختفاء يـه سـب فـهـ فـشـ عليه في الحـل  
 مما يبعد التهمة عنه ويؤيد براءته .

١٥١ ان قـمـه التـجـسـس على مـهـه مشـو مـسـر تـهـ حـلـاف تـيـب الـي دـكـهـ  
 السـر دـان عـنـ كـن يـلـسـهـ حـيـن قـمـه مـهـه عـد و حـوـر مـرـصـة كـمـيـة نـتـهـم لـتـبـدـل  
 ثـيـابـه مـا يـؤـيـد ان القاتل شخص آخر .

٦١ ان عدم مـهـه منهم سـب لـوقـعـة و اـبـهـتـه لـدـعـوة حـلا بالـخـضـوـر مـهـه  
 البوس والحدود وسكينة في كـاـسـ فـيـهـ حـيـن مـسـر عـن صـمـر سـد لـي عـد الـهـة  
 عنه لـو كـاـسـ منهم هـو قـمـه لـلـ رـن مـقـتـول مـكـ من مـعـرـتـه مـهـه حـي دـعـوة مـن تـلـتـهـم  
 نزول القـمـر و كـن مـهـه رـشـعـه مـهـه و فـت لـا مـن مـهـه مـهـه مـهـه مـهـه مـهـه مـهـه مـهـه مـهـه  
 والا رتـك حـيـن حـقـق مـقـتـول ذـيـتـه لـ كـن مـهـه مـهـه مـهـه مـهـه مـهـه مـهـه مـهـه مـهـه  
 التـهـمـة و يـصـح اـخـر مـهـه لـا مـهـه مـهـه مـهـه مـهـه مـهـه مـهـه مـهـه مـهـه مـهـه  
 ا كـر المـجـر مـيـن حـيـن افضـح جـريـتـه والتـحـقـق مـن مـهـه مـهـه

فبما نظر لحوادث كل هذه القرائن لدفع حـداع مـقـتـول بـاصـفـه التـهـمـة قـبـل مـوتـه



ضد. والذي لا يمكن اتهمه بتحيز لأن هذه الشهادة قوت له جواباً على سؤاله  
أيهاا عنده. فلما ابتدأ في موقع حرم عن كيفية معرفتهم باب عرفته من صوته ولا شك  
أن معنى هذا كلامهم أنهم تعرف منهم عن وجهه وأنها عرفته من صوته فقط ورجوعها  
بعد ذلك وقولها أنه عرفه من وجهه لا يعول عليه

وقد طلبت من حضراتكم أن تمتحن معرفة هذه الشهادة صوت المتهم فلم يجب  
طبيباً أنه تمتحن هذه الشهادة من جهة معرفتها صوت المتهم فلا تصدق أقوالها .  
زبدة على ما تقدمه أقول أنه لا يجوز تصديق قول كهذه لا قلم العقل لأنه لا يمكن  
للإنسان أن يميز صوت لاس إلا آخر سهاد منه كلمة أو كلمتين حتى لو كان يعرف  
صوته قبلاً بل يمتدح ذلك اسماء حمل عديدة من المتكلم ليس يمكن تمييز صوته فأنا لو  
انصت مثلاً صوت خارج من غرفة كان حياً من سادة الرئيس الذي اعرف صوته لما  
امكنتي أن اتحقق صوت صوته من كلامه فقط بل حب التأكيد من حقيقة  
الصوت أن الجمع كلمت عديدة منه وداخل في كلمت التي قبل أن المتهم فدها كانت  
كلمتين أو ثلاثاً فقط فلا يمكن بها تمييز الصوت فضلاً عن أن تلك الكلمات قيت شاء  
نزاع وتبيح والصوت الذي يخرج من الفم الذي يسمع والتهيج والغضب لا يكون طبيعياً  
فذلك لا يمكن تصديق أقول هذه الشهادة بعد من عرف المتهم من صوته ومع  
ذلك أن وجود هذه الشهادة شيء الحادثة بين حقيق اداهم تصل إلى مقتل وجهها  
الابعد عنهم كل شيء وكذا دليل ذلك روايتها الحادثة بصورة محقة لرواية المقتول  
نفسه فقد قل شاهد رشيد مختار القرية الذي نقل محكمة أقوال المقتول المفصلة التي  
فدها قبل موت أن التي وصل إلى نضرة باب بخرجة صداق رالبحر فمنا  
لحق به مقتول ناع خشة الباب وصره بهم أنه تركه المقتول صرعه ساكنين وهرب من  
باب الدروهدا يكذب قول هذه الشهادة التي تقول بأن قتل وقع في اساحة وان  
الضرب بالحسنة حصل بعد الضرب بالسكين . وأن هذه الشهادة ذكرت شيئاً  
نظرة وأنها لم تصل إلى المقتول لا بعد مصرعته وبعد مراراة تل

أن موقع التي وصفته هذه الشهادة مضبوط على كونه موقع القتل كما في مخطئة

به كما ان اعترافه اعمد فاضي التحقيق تحلف عن زوجها مدة ستة دقائق لو كلف لان  
نعقد بان الشاهدة المذكورة وصات في الموقعة بعد فرار القاتل . ومع ذلك فقد دلت  
هذه الشاهدة بان انت زوجها بعد صباه . ساكنين وبنات بؤده المقتول الذي نقلها  
للمحكمة الشاهد رشيدان . قال في حيا . قلت من يد المقتول فكيف تسفي هذه الشاهدة  
التي انت متأخرة بعد صباه زوجها ان ترى اعدا الذي لا بد بفرار واسي لاشك انه  
لم ينتظر حضورها لتستعرضه ١

ثم ان هذه الشاهدة رت مضبوط . وليس موقع حربة حين نظم هذا به  
الكروكي اوارته الموقع التي قتلت . كانت واقعة فيه والموقع الذي كان واقعة فيه اقل حينما  
تخصته فطهر المسافة بينهما كانت ستة متر . وقد دلت من قوال شهود الشبهة داتها  
انه لا يمكن تشخيص شخص في مثل ايلة الحادثة عن اكثر من ثلاثة متر هذا عدا  
عن ان الشخص المستم لا يمكن تشخيصه مطلقاً فعد كل هذه الدلائل مكذبة شاهدة  
هذه الشاهدة لا يجوز مطلقاً الاخذ بها

ثم اذا علمنا ان هذه الشاهدة في روجة المقتول ومن مصحتها تصديق اقوال زوجها  
والاخذ بتأريه . واد علمنا ان العادات العنيفة في اقري تقضي بان يشهد قرياء المقتول  
ان كذباً وان صدق لصاح المقتول وتبين ما يصح ان الشاهدة لاجبية عفيفة المسعود  
التي ليس لها مصلحة في اثبات الحرية ضد المتهم . مصلحة هذه الشاهدة التي لم تغف  
من ان تشهد كذباً وحيث لا يعقل ان الشاهدة عفيفة المسعود قد تبرعت بشهادتها  
الكاذبة من تلقاء نفسها بدون اغراء هذه الشاهدة او بدون موافقتها . واكر دليل على  
ذلك محاولة هذه الشاهدة تصديق اقوال الشاهدة عفيفة المسعود الكاذبة فأذا اضفنا  
هذا الى ما تقدم بمتنع بتاتا اعتماد اقوال هذه الشاهدة . فاد ان قول عفيفة اليوسف  
زوجة المقتول بعرفتها وتشخيصها القاتل لم تكن قصده الا ان يد اقوال زوجها بعد ان  
سمعت منه اتهامه المتهم سليماً . ولا ينتظر من امرأة فلاحه سادجة في هذه البلاد ان  
تعمل غير ذلك .

ان شهادة الشاهدين المذكورين بان المتهم حضر اليه بينهما وسأل عفيفة المسعود





له من اهمية لعدم تعلقه بالاقوت التي وقعت فيها الجريمة .

اما من جهة من المتهم فهو لم يكن قد اكمل السنة الثامنة عشرة من عمره حين وقوع الجريمة التي هو براء منها لانه وان شهد طبيب الصحة على كونه اكمل السنة الثامنة عشرة وانه في التاسعة عشرة الا ان الطبيب الآخر الذي استشهدته المحكمة بين انه لا يحزم جزما قطعاً بلوغه تلك السن وانه يمكن لمن كان دون الثامنة عشرة ان تكون نيته كنية المتهم فعليه ما دامت اقسوال الاطباء غير قطعية وما دام نمو الانسان يختلف بسبب المناخ والوراثة وغير ذلك من المؤثرات وكان لا يوجد مقياس حقيقي للسن فلذلك لا يجوز ان يعتبر المتهم قد بلغ السن التي يحورمه، فبته فيها بالاعدام اذ يجب ترجيح جهة الدفاع في هذه الخصوصيات .

واختتم دفاعي طالباً من حضراتكم امعان النظر في هذه القضية بقدر ما تستحق من الامعان والتدقيق وان لا تأخذوا المتهم بالشبهة . كراياكم ان افلات الف مجرم خير من الحكم على بريء بالاعدام .

فاسمعونا ايها القضاة صوت العدل المنعش وانقذوا حياة هذا الفتى البريء والفظوا كلمة البراءة من افواهكم الطاهرة وارحموا من في الارض يرحمكم من في السماء .

**Pgs. 74-75 Missing**

وحيث انه من جميع ما ذكر يتعين نقض الحكم . ثرثة المتهمين للجريمة المسندة اليهما عملا  
بالمادتين ٢٢٩ فقرة ١ الى ٢٣٢ من قانون تحقيق الجنات ؟  
من أجل هذا : حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وموضوعا والغاء الحكم والمطعون فيه  
وبرائة المتهمين الاثنين مما نسب اليهما في الدعوى .

### محكمة استئناف مصر

١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٦

املاك الحكومة او الافراد - وضع اليد - توفر شروطها - اثره تملك  
( المادة ٥٧ مدني والامر العالي الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ )

« وضع اليد المدة الطويلة بشروطها العادية التي نص عليها القانون تؤدي الى  
التملك سواء اكان ما وضعت اليد عليه ملكا للافراد او ملكا للحكومة وعليه فأذن  
مجلس الوزراء المنصوص عنه بالامر العالي الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ والذي تريد  
الحكومة حصول واضع اليد عليه اصحة التملك يتعارض مع رغبة الممتلك بوضع اليد  
في ان يظهر مالكا طوال المدة التي يتطلبها القانون » .

### وقائع الدعوى

رفعت المستأنفة هذه الدعوى لمحكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية قيدت بجداولها  
بشماره ٤٤٣ سنة ١٩٢٠ ضد المستأنف عليهم طلبت فيها الحكم بالزامهم بان يدفعوا لها  
مبلغ ١٧٦ جنيها ١٧٥ مليما قيمة ثمن ال ٨ اقدنة و ١٩ قيراطا و ١٠ اسهم التي باعها  
مورثهم من املاك الحكومة بناحية قهيونة والحمدين مركز فاقوس (شرقية) الى المرحوم  
جاد محبوب الحوت بك والشيخ سليمان الحوت مع ربيع هذه الاطيان من سنة ١٩١١  
لغاية يوم السداد باعتبار القدر ٣ جنيهات سنويا مع المصاريف والاعقاب .  
والمحكمة المشار اليها قضت في ذلك بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٤ حضوريا  
برفض الدعوى والزام المدعية بالمصاريف ومائتين قرش واثلاثين قسما .

فاستأنفت المستأنفة هذا الحكم بتاريخ ٦ مايو سنة ١٩٢٥ طالبة الغاؤه والحكم لها  
بطلباتها المقدمة لمحكمة اول درجة وبمجلسة المرافعة اصر الحاضر عنها على هذه الطلبات

والخاضع عن المستأنف عليهم تأييد حكم المستأنف .

### المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق والمدولة قنونا ،

بما ان الاستئناف قد حاز شككه القانوني ،

وبما ان النزاع الذي اثاره طرفا الخصومة في الدعوى قد انحصر خيرا في ان مصلحة الاملاك تقتضي من اخصاء اصحة تملكهم بمضي المدة الطويلة ان يكونوا قد حصلوا على اذن صريح من مجلس الوزراء تطبيقا لقانون سنة ١٨٨٤ وان وضع يدهم بغير هذا الاذن او التصديق لا يؤدي مطلقا الى التملك بوضع اليد لان يدهم في تلك الحالة ليست الا بدامل وانتظار مقرون بالاعتراف بملكية الحكومة ،

وبما ان هذا الرأي ليس عليه اجماع وترى المحكمة طرحه والاخذ بالرأي الذي يعارضه وهو الذي يذهب الى ان وضع اليد لمدة الطويلة بشروط المعادة التي نص عليها القانون المدني تؤدي الى التملك سواء كان ما وضعت اليد عليه ملك الافراد او ملك للحكومة وهم حجة يؤيدها ما يري ان الاذن التي تريد الحكومة اقتضاه يتعرض في الواقع مع الرغبة القائمة في نفس لملك بوضع يدهم في ان يطهر مالكاً طوال المدة التي يتطلبها القانون ،

وبما ان الحكومة لم تذهب في دفعها الخدمي الى امد من بحث هذه النقطة وليس في مجموع دفعها ما يفهم منه انها تارفع في ان المستأنف عليهم قد وضعوا يدهم على الارض المتنازع عليها اكثر من خمسة عشر سنة ،

وبما انه يتبين من ذلك جميعاً ان الحكم المستأنف قد اصاب في قضائه برفض الدعوى ويجب تأييده ،

من اجل هذا : حكمت المحكمة حكماً حضورياً بقول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف والزم المستأنف بالمصاريف واربعة جنيهاً مصرية مقابل اتعاب المحاماة للمستأنف عليهم .

## محكمة استئناف مصر

١٥ فبراير سنة ١٩٢٧

(١) عامل - اصابته قضاء - وقدرا - - مسئولية صاحب العمل

(٢) علاقة الخادم بمخدومه - القانون الواجب تطبيقه - القانون العام - عدم

وجود تشريع للعمال .

(المادة ١٥١ مدني)

(١) لا محل لمسئولية الحكومة عن اصابة احد عمالها أثناء تأدية وظيفته قضاء وقدرا

ولم يكن مستخدمها اثر في احداثها .

(٢) حالة العمال في القصر المصري لا تخضع للاصول العامة وهي التي لا

ينتج عنها مسئولية الخدم الا بسبب توريه وتقصيره وعدم احتياطه .

ولا يصح ان نقس حالهم في البلاد الاخنية بحالهم هنا لان تلك البلاد رأت

وضع قوانين خاصة لحماية العمال عند اصابتهم باصابات لا دخل لاحد في احداثها اثناء

تأدية اعمالهم .

### وقائع الدعوي

رفع المستأنف هذه الدعوى لدى محكمة مصر الابتدائية الاهلية ضد المستأنف

عليها بمرضىة مؤرخة ٣١ يناير سنة ١٩٢٥ قيدت بجداولها مرة ٩٧٦ سنة ١٩٢٥ قال

فيها انه كان يشتغل ميكانيكي بورشة النقل الميكانيكي التابعة لوزارة المواصلات وقد

اصيب قضاء وقدرا - - تأدية وظيفته بينما كان يشتغل في اصلاح الترميم بل صاحب

الجلالة ملك مصر والسودان في يوم ١٧ يناير سنة ١٩٢٣ باصابته في يده اليسرى وبقي

تحت العلاج بمستشفى قصر العيني مدة لغاية ٨ مايو سنة ١٩٢٣ وقد انتهت تلك الاصابة

بقطع كف يده اليسرى واصبح عاجزا عن العمل في مهنته وقد ثبت من التحقيق الذي

حصل في هذا الموضوع اصابته اثناء تأدية وظيفته واثبت الكشف اطبي عجزه عن  
مزاولة عمله فاندرك المدعي عليها بتاريخ ٣ بريل سنة ١٨٣٤ بتعويض عن هذه  
الخسارة فأنقضت عنها عن ذلك وقررت له مكافأة عن مدة خدمته لهذا رفع هذه  
الدعوى طالباً بالحكم بالزامها بان تدفع له ستة آلاف جبه مصري على سبيل التعويض  
مع المصاريف والانتعاب وشمول الحكم بالنقد الموقت بلا كفالة.

وبعد تحضير الدعوى والمرافعة فيها حكمت محكمة مصر المشر إليها بتاريخ ٢٤  
مارس سنة ١٩٢٦ حضوريا برفض دعوى المدعي وازامه بالمصاريف وحفظ الحق له  
في صرف المكافأة التي يستحقه وقدره ١٥٥ جنياً و ٥٢٠ ملياً.

فاستأنف المستأنف هذا الحكم بتاريخ ٢٩ ابريل سنة ١٩٢٦ طلباً للأسباب  
الواردة بصحيفة استأنفه احكم بقبوله شكلاً وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف واقتضاء  
له بما طلبه امام محكمة اول درجة.

وبجلسة ١٩ يناير سنة ١٩٢٧ المحددة اخيراً للمرافعة في هذا الاستئناف طلب  
الحاضر عن المستأنف الحكم بالتعويض الذي تقدره المحكمة وطلب الحاضر عن المستأنف  
عليها تأييد الحكم المستأنف وذلك للأسباب التي ابداه كل منهم ودونت بحضور الجلسة  
المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على ورقة الدعوى والمداولة فانه نا،

حيث ان الاستئناف حاز شكله ائقانوني،

وحيث انه ثابت من اقوال المستأنف نفسه ووكيله في ادوار الدعوى ان المحكمة  
الابتدائية ان الواقعة حصلت قضاء وقدرافه تحمل خطأ على احد من الطرفين  
الميكانيكي بوزارة المواصلات،

وحيث ان المستأنف عاد بعد ذلك وقال هو ووكيله ان الدولة وقعت في  
الاتومويل وقت دوران المحرك فأمره رئيسه باخراجها منه فاصطدمت بالبحر  
واصيب بما ادى بها الى قطع اصابه،

وحيث ان الاوراق المقدمة من المستأنف لا تدل على صحة شيء من ذلك وكلها

ناصفة هي وقوله الاول بحصول الحادثة بعمله قضاء وقدرًا،

وحيث انه متى تقرر ذلك لا يكون محل لمسئولية الحكومة عن حادث لم يكن  
لعمالها في اعدائه ولا محل لطلب المستأنف تعويض مع عدم ثبوت هذه المسئولية تشبها  
بما هو متبع في شأن العمل في البلاد الاجنبية لان البلاد المذكورة رت وضع قوانين  
خاصة لحماية العمال عند استئجارهم باصيات لا دخل لاحد في احدثها وهم يؤدون  
اعمالهم واما البلاد المصرية فليس كذلك فثمة خصاص بالعمال وحالتهم لا تزل خاضعة  
للأصول العامة وهي التي لا ينتج عنها مسئولية المحدثين الا بسبب توانيه تقصيره وعدم  
احتياظه وحسن التدبير من اوجه التقصير هذه يصبح الحكم المستأنف في محله لما تقدم  
ولما فيه من اسباب اخرى ويجب تأييده ورفض الاستئناف موضوعاً.

فلهذه الاسباب : حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه  
موضوعاً وقبول الحكم المستأنف وإلزامه بالتأدية بالمصاريف.

## بَابُ الْقَرَاراتِ

خلاصة بعض القرارات الصادرة من محكمة التمييز في لائحة

### في حق التصرف

(القرار في ٢٢ نباط ٣٢٦ ص ١٦٦٣ عن الجريدة العدلية)

ان الفراغ الواقع بدون ادن صاحب الارض لا يطل حق تصرف المتصرف الحقيقي ولا يثبت للمدعى حق التصرف .

### في حق التملك

(القرار في ٢٠ كانون الاول ١٣٢٦ ص ١٦٧٣ عن الجريدة العدلية)

ان القصد من اعطاء حق التملك لصاحب البناء هو : عدم التذنب في انلاف ماله يهدم بناؤه .

### في حق الرجحان

(القرار في ٢٢ مايس ١٣٢٦ ص ٣٤٩٠ عن الجريدة العدلية)

ان تسبب المدعي لسقوط دعواه مؤقتاً بتركه اياها مدة ستة اشهر وعدم تعقيبها اياها بعدئذ مدة اربعة عشر شهراً يستلزم مرور المدة القانونية حق الرجحان .

(القرار في ٣١ تموز ١٣٢٩ ص ٥٥٣٩ عن الجريدة العدلية)

بقتضي تحقق حق الرجحان من مراجعة القيود . حتي اذا تحقق اخرى بقدرت بدل مثله وبدله الاسمي بمعرفة الخبراء ثم تموضه .

(القرار في ٢ نيسان ١٣٢٧ رقم ١٩)

لما كان ثبوت حق الرجحان بموجب المادة (٥٠) من قانون الاراضي يشترط فيه ان يكون المروغ له من اهالي قرية اخرى فاذا وحد المدعي عليه من اهل القرية التابعة لها الاراضي المازع فيها يقتضي رد ادعاء المدعين بحق الرجحان .

(القرار في ٨ ايلول ١٦٢٨ رقم ١٢٣)

ان (المقاطعة) التي يجب اخذها بدلاً عن العشر الشرعي هي عبارة عن : نقود لا تُغنيها ماهية الاراضي الاميرية فانوفاً ولا لتقلب بسببها الى ذلك صرف . ولهذا ان ربط الاراضي



## في حق القبض

١ القرار في ٢٣ شباط ١٣٢٦ من ١٨٨٨ عن الجريدة العدلية ،  
ان حق القبض في الحبة للصغير عائد لولاية او صريه .

## في حق القرار

( القرار في ٢٨ مارس ١٣٢٩ من ٥٠٣ عن الجريدة العدلية )  
لا اعتبار لحق القرار بين الورثة

( القرار في ١٩ ايلول ١٣٢٨ رقم ١٢٥ )

يجب ان يكلف الشخص الذي يدعي التصرف بلا راع ، لاواضي المارع فيها التصحيح دعواه بان : ان عن تصرفه الى اي سبب يستند فيه من الاسباب الثلاثة المألومة والمدرجة في البند الثامن من تعاريف الطاء ، فاذا لم يصحح الدعوى اي اذا لم يصرح دانه بتصرف بالاستناد الى سبب من الاسباب المدرجة في السند المذكور يقتصر رد دعواه حق القرار .

( القرار في ٩ ايلول ١٣٢٨ رقم ١٢٨ )

لما كان طلب المدعي نفوس الاراضي المارع فيها ببدل المتل من احوال اقراراً بان تلك الاراضي ليست له ، فاذا قيل انه صدر عنه طلب استدعاء في هذا الشأن يجب ان يدقق بهذه الحجة حتى اذا ثبتت يعطى قرار برد دعواه حق القرار لوجود التناقض .

( القرار في ٢٩ نيسان ١٣٣٠ رقم ٣٣ )

ان التصرف بحق القرار في الاراضي الاميرية يجب ان يكون مستنداً الى الاسباب القانونية المصرح بها في نظام الطاء كالتنوع ، التفرغ ، الانتقال ، والا فانه لا يمكن للدين يقيضه المدعي بمجرد اثبات تصرفه من زس اكثر من عشرة سنين كانه سبب حديرس . فقول كذلك لا يعتبر واثم بالنظر الى ان شهادتهم تؤدي الى ابطال القيود الرسمية .

( القرار في ١٣ تشرين الاول ١٣٣٠ رقم ١١٢ )

ان الادعاء بحق القرار استناداً الى فراح غير قانوني لا يكون حديراً مقبول عليه اذ لا يصح على القرار المعطى بداعي ثبوت ادعاء كهذا يخالف للقانون .

( القرار في ١٥ كانون الاول ١٣٣٠ رقم ١٥٩ )

راطر الى ان المراع الذي لم يقترب ادت صاحب لارض لا يكون مرعياً في الاراضي الاميرية فاذا قال المدعي انه اشترى المدعي من المدعي عليه خارجاً يكون قد اقر بأن الاراضي المذكورة ملك في الاصل للمدعي عليه ، لذلك لا تبقى حجة الى الدقيق بانه حق القرار بهذا الشأن .

## في حق المراجعة

( القرار في ٢٨ نيسان ١٣٢٧ من ٢١٣٣ عن الجريدة العدلية )  
ان المستأقنين يملكون حق المراجعة لمحكمة استئناف مركز الولاية في امتشافه الدعاوي التي لم تبين قيمتها

## في الحق الواحد

( القرار في ١٧ نيسان ١٣٢٧ من عن الجريدة العدلية )  
لا يسوغ الادعاء بالحق الواحد على شخصين .

## في حق المجري والمسيل

( القرار في ٩ شباط ١٣٢٨ رقم ٢٣٤ )

لما كان من المحتمل اجراء الماء بصورة الاعارة او الاحارة وكان لا يستدل من اجرائه على ملكيته فاذا لم يثبت الشخص الذي يدعى بحق المجري ان المجري الخاص هو ملكه لا يثبت له مرور الزمان او حق المجري لمجرد انه يجري الماء في ملك الغير منذ مدة تربو على الحسة والعشرين او الاربعين سنة .

( القرار في ٢٦ مايس ١٣٢٩ رقم ٥٥ )

( ١ ) ان اجراء الشخص الماء في الارض منذ ثمانية عشرة سنة لا يعد قديماً بمقتضى المادة ( ١٦٦ ) من المجله .

( القرار في ٢٦ مايس ١٣٢٩ رقم ٥٥ )

( ٢ ) لما كان يحتمل اجراء الشخص في اراضي الغير اجرة واحارة او تغلّب او بصورة احراء فلا يستطيع اثبات حق اجراء الماء في اراضي الغير ولا اقرار صاحب الارض بمجرد اجرائه هنالك مدة تبلغ حد مرور الزمان .

( القرار في ٢٦ مايس ١٣٢٩ رقم ٥٥ ) ( وفي ١٤ ايلول ١٣٣٩ رقم ١٠٥ )

( وفي ٤ حزيران ١٣٣٠ رقم ٤٩ )

( ٣ ) انما يمكن وضوح حق اجراء الماء صورتين : اولاهما : ثبوت ملكية المدعى لاجراء الماء في محل معين بقطع الطر عن قدمه اجراءه . وثانيها : تحقق حريق ماء المدعى من القديم في محل معين

## في الحقوق الشخصية

( القرار في ٢ مايس ١٣٢٥ من ٢١ عن الجريدة العدلية )

وان كان من الجائز رؤية دعاوي الحقوق الشخصية بمحكمة الحقوق لكنه اذا كان قد حكم

« ٢ » لما كانت الحوالة عبارة عن نقل الدين وإقامة مديون آخر مقدم المديون الأصلي باسم محال عليه وكان لا يجوز تبدل الدائن في الحوالة فإذا كان لاحد من دين ذمة آخر واعطى لشخص ثالث سداً يقبض بوجه ذلك الدين من مديونه ، ادعى الشخص الثالث المذكور بالمبلغ ، ليس لدعواه هذه أقل علاقه بالحوالة . بل تكون حقيقة المسألة أنه عبارة عن تحويل شخص شخصاً آخر حق استيفاء مبلغ معين يطالب به من ذمة مديونه — أي توكيله بإياه قبض المبلغ المذكور ، ولما كان لا يجوز القيام بالوكالة لدى المحاكم الطائفة في مثل هذا الأمر سند حصوصي مالم أوجد وكالة رسمية يجبر هذه الدعوى من جهة عدم توجه الخصومة .

( القرار في ٢ تشرين الأول ١٣٢٩ رقم ١١٤ )

بالنظر الى ان مطالبة المحيل قطع في الحوالة المقيدة على ما جاء في المادة ( ١٦٩٢ ) من المحلة فإن بدل الاجارة الذي احاله المؤجر لآخر لا يعد معدنذ مالا له ، بل يصبح حقاً صريحاً للمحال اليه . لذلك لا يجوز للمحال عليه ( المستأجر ) ان يؤدي ذلك بدل الجهة الميرسي عن ذمة المؤجر المحيل ، ولا تبرأ ذمة المحال عليه المذكور من ذمة المحال به للمحال اليه .

( القرار في ٦ تشرين الثاني ١٣٣٠ رقم ١٢٧ )

اذا قبل المحال عليه الحوالة بشرط وصول السفينة ، شحونة والمضمونة ( بالسيكورته ) سالمة الى المرسى المقصود ولم يتحقق الشرط بان غرقت السفينة بما فيها . فاذا قبض بدل الضمان كان ذلك تحقيقاً للمقصد من وصف الشرط ووجب احكم على المحال عليه بالمحال به والا فاعطاء بعكس ذلك القرار لا يكون صواباً .

# قرارات فلسطين

نومرو ٧٤ سنة ٩٣٤ قرار ١١ / ٢٥

المتأنف — الحاج صالح ابو رمضان غزه

المتأنف عليه — سليم محمود أعا ابو رمضان غزه

الحكم المتأنف صادر من محكمة اراضي / فا / ٢٦ مابس سنة ٢٤ بتضمن انه كما يرد لدى المدعى حق شراء اراضي واقعه بقرية ان في قضاء غزه بطريق الاوليه على المتأنف عليه .

قرار ان المتأنف يطالب المتأنف عليه ساء على الحق احوال ، حياطة ، والشركاء ، ما كان عنه في المادة

من مواد لاراضي رجاع اراضي وقعة في قرية نيه من قضاء ح كان استمرارا للمتأنف عليه سنة ١٣٣١ ، وقد قررت محكمة الاندلية رد لدعوى ساء على كونه مدة الخمس سنين استحوذت عمه ، المادة - ١٤ من قانون الاراضي التي يجب تقديم الدعوى خلالها قد تمت ، وقد قررت محكمة به لا يحق عدد حساب المدة ان يزل للمتأنف مدة اقبال المحاكم الناشئة عن الحرب . ان المتأنف به ، لا امر اوحيد الذي عليها الحكم ، هو هل يجب ان تمت مدة اقبال المحاكم وعدم اشتغالها اصلا لدى حساب الخمس سنين .

وصار لهذه حادثة من نظراحيته لقرارين صادرين من محكمة الاستئناف الساعة وهذان يبارع بوجودهما . الامم قضية طيفه بنت احمد كشكو بحق احاج صالح بو رمضان المتأنف مده الضحية - استئناف اراضي ١١ - ٩ حيث كانت طيفه المدعية سمح لها ان تستعيد من مدة تسكير المحاكم وفي لدعوى الثانية - صديقه الشاق بحق عدائه الشاق - استئناف اراضي نومرو ٢١ - ٩٣٤ ، المدعية لم تكن حصة الخط بهذا المقدار ويرد دعوها قات محكمة الاستئناف ( تحديد مدة خمس سنوات لدعوى الاوليه لم يكن من القابل احراؤه كما يجري مدة وفقا لعدد ( ٤١ ) من قانون الاراضي .

ان المادة ( ٤١ ) من قانون الاراضي تقول " ان حق ادعاء الاراضي ينتهي عند انتهاء المدة المعينة " خمس سنوات " حتى ولو كان هنالك من الاعذار انصوص عليها بالقانون وهي الضعف والحملة والغيوبة .

نرى ان محكمة الاستئناف بحكمها الاحير تتريرها انه لدعوى الاوليه تحديد مدة اقامة الدعوى لم تكن عرصة للاعذار الاعتيادية التي يعترف بها القانون ولا تعط تبر المسادة " ٤١ " حقه تماماً المسادة " ٨ ، التي تبين صراحة ما هي الاعذار فيما يتعلق بامر تحديد مدة اقامة الدعوى . فلو كان قصد الدارع سم كافة الاعذار التي يعترف بها القانون لا يجب ان نرى العبارة المستعملة ، المادة وهي " ان هذه الاعذار كذا " بل كانت المادة تقول بدلا من ذلك " كمال " او مثلاً ، علاوة على ذلك هنالك اسباب نزيحية تبين سبب عدم قطع الضعف والغيوبة والجنون مدة

المادة ٥٣٠ على الأراضي الأميرية التي سقطت الخربة لاسيما في بيرعوماحي ان تكون رقت مائة للحكومة وعليه فان قصد احكامه بدرجة الاولى كأن ان يكون احدا واضعاً يده على الارض وينفذها . ومنه فان الأشخاص الذين لاسباب شخصية لم يمكنوا من اقباض هذه الواجبات وطبيعة الحال لم يكونوا يستحقوا لاعتناء بحقوقهم من قبل الحكومة .

انه صاهر معصوم بن من اخذ من الأراضي الأميرية لا يقبل ان يصير احرارهم منها بعد وضعهم اليد عليها واستعمالها مدة من الزمن سبب صدور شخص يدعي حقاً كما ويجهل به بل ويجهلون وجود ذات الشخص واعتبارات من هذا القبيل لا تطبق على مثل هذه الدعوى حيث المدعي كان حاصراً طول لمدة ومستعمداً قادراً على احرار الواحشات التي طلبها الحكومة ولكن حيث لاسباب يمكن له بها اختيار كانت الوسائط التي تمكنه من استيفاء حقوق معقودة .

عليه نادى بى انه عد نفسه المادة ( ٢١ ) من قانون الأراضي الاعذار المعترف بها من قبل القانون يجب ان يقيد . وقت المصوح عليه المادة ١١١٥ فذه الدعوى لدى حساب مدة مرور الزمن وهي خمس السنوات المستأنف حتى تهرب المدة التي كانت لها حكمها مسكرة وعليه فناء على هذا سبب بقرار من المحكمة الابتدائية مدة الدعوى لاجل احرار المحكمة تالية من ان تستعمل الرسوم على من يطهر غير بحق بالنتيجة حكم وحاجيا صدر ١٢٠٠ ١٢٥٠

نومرو ١٢٢٠٠ ١٢٢٠٠ قرار ١٢٤٠٠ ١٢٥٠

المستأنف — بشاره امدي حيا عوض . نروصي على اولاد احيه . بنيل ابراهيم . وحمل افندي عوض القدس

المستأنف عليه — احمد امدي — نور سمته احد ورثة ايه اخاخ محمد عاشور قدس

الحكم المستأنف : وحامي صادر من محكمة اراضي القدس ١٢٢٠٠/٧/٥ يتضمن الحكم بكون بيع العقار المدعى به بيعاً وائتياك بطريق التأمين فعند دفع المستأنف عليه وفي الورثة بدل الرهن اي رهن المنة حصص المدعى بها الى وصي المستأنف وبدل احرار السنين المسارة حتى تاريخ فتح الرهن حتى هو مشروط . سند الاتفاق عند ذلك يجري تسجيل السنة حصص المدعى بها على اسم المدعي وباقي ورثة مورثه حسب مدرجات اعلام حصر الارث في محلات الطابو واطال القيد الموحد في احوال المذكورة وتضمن المدعي عليه مصاريف المحاكمة . جنهين انتداب المحاماة قرار : ترى المحكمة بان المستأنف لم يقدم اساناً استثنائية ضد الحكم الابتدائي وان قوله بان الاسباب هي عين الاسباب التي ذكرت في المحكمه الابتدائية لا يقوم مقام الاسباب الاستثنائية كما وانه يمكن هنالك معسرة مقولة . توجب امهال المستأنف لبيان اسباب استثنائية ولقد تم بقرار رد الاستئناف وتضمن المستأنف مصاريف المحاكمة بقرار ١٩٠٠/١٩ مارس ١٢٥٠

نومرو ١٦ / ٢٤ قرار ٩٢٥ / ٣١

المستأنف : المحامي محمود الخطيب حيفا

المستأنف عليه : الشيخ يونس الخطيب

احكم المستأنف : وحامي صادر من محكمة مركزية حيفا ٩٢٤ / ١ / ٨ يتضمن الحكم برد دعوى المستأنف المقامة على المستأنف عليه بطلب مع معارضته في ليدتان المدعى به وتضمنه مصاريف المحاكمة

قرار : بلذاكرة تير انه لاجل صحة امانة بدي است تصدق تسليم البستان ويجب على محكمة الاراضي استيعاب الطرفين لانتهاج اد كل البساتن تحت يد الموهوب له انصرف المطلق اعتباراً من تاريخ امانة لا لا عليه قور وفتح حكم محكمة لاراضي وادة لادراق اليه لاجراء لايجب على المستأنف تحمل الرسوم والمصاريف بل بطر غير محقق نتيجة قراراً وحدياً اعطى وبه ٩٢٥ / ٤ / ١٤

نومرو ١٠٥ / ٢٤ قرار ٩٢٥ / ٣٢

المستأنف : جادايه بنت عبد الرحمن عوض الله : من الوجه

المستأنف عليه : سالم عوض الله بن الوجه

حكم المستأنف : وحامي صادر من محكمة تبت اقدس ٩٢٤ / ٣ / ٢٥ يتضمن الحكم برد دعوى المستأنف لثبوت ثلاث القطع بين مدعى بها وبين مدعى عليه حدوداً واقفاً مدعى به المدعى به است مستأنف عليه بطريق البيع الثالث القطعي وتضمنها مصاريف المحاكمة قرر : بالتدقيق وحدد المستأنف حدوداً واقفاً مدعى به المدعى به عن ابيه عبد الرحمن والمستأنف عليه سالم يدعي الثالث لما راع فيه يدعي ثراثة من عبد الرحمن موحى به مدعى به قرر هذا السيد يمكن وقوعه لا يبور الا من المانع ولا من الشهود لان محكمة لاراضي مبرهه مقرر فيه ان كان سيد كذا يمكن وقوعه لاجل ثباته مملوكة من يد المدعى به في ماله اد امر وقوع هذه المعاملة معترف به المدعى به لامر القاعد محكمة تبت اقدس بما استست له المدعى به قطعي كما يدعي المستأنف او عارة عن رهن كما ادعت المستأنفة

ان محكمة لاراضي استعفت بادة شاهدين مبرهه في سيد السبع وان لا تلتزم الادان بملوكة كانت معارف بيع قطعي حقة وخالصة يكون عن صا حده مبرهه سيد رهن قد اعترف لدى هذه المحكمة ان المعاملة كما وما ولم يقل احد ان المستأنف عليه لم يكن واقعاً اليد اعتباراً من تاريخ المعاملة فعليه لم ترا المحكمة سبباً في الحكم وعليه تقرو رد الاستئناف مع تضمين المستأنفة الرسوم قراراً وحامياً وتقيم علناً ٩٢٥ / ١ / ٢٥

نومرو ٢٤ / ١١٣ قرار ٩٢٥ / ٧٢

المستأنف : الياس يعقوب ابو عون الناصرة

المستأنف عليه : خليل عوده ابو محله







۱۔ تاملہ : سی حسین عاونس ، سید احمد علی  
المستأنف علیہ : شکوی افندی التاجی بن الزملہ ۔  
اور حواصن پندہ : سید محمد رفیع زکریا صاحب دہلوی  
صرفند

الحكم المستأنس صادر من محكمة المدعي في سنة ١٣٠٠ هـ من قبل  
 من المحكمين بنسب مسألة الاختلاف في حق المدعي في سنة ١٣٠٠ هـ من قبل  
 بين أراضي سراسر كذا في سنة ١٣٠٠ هـ من قبل المدعي في سنة ١٣٠٠ هـ من قبل  
 والاستئناف في سنة ١٣٠٠ هـ من قبل المدعي في سنة ١٣٠٠ هـ من قبل المدعي  
 وقف سراسر المدعي في سنة ١٣٠٠ هـ من قبل المدعي في سنة ١٣٠٠ هـ من قبل المدعي  
 المذكورة في سنة ١٣٠٠ هـ من قبل المدعي في سنة ١٣٠٠ هـ من قبل المدعي  
 تصرح بأن الأراضي المأخوذة عن المدعي في سنة ١٣٠٠ هـ من قبل المدعي  
 الموجوب بيد الطرفين دعوى مستنقبة مدعى في سنة ١٣٠٠ هـ من قبل المدعي  
 فله الخيار بإقامة دعوى على حدة

قرار: لدى تدقيق الأوراق وصرفيات الصرح من نفس المعتبر بهذه المدعى ما زادوا أن يستحصلوا حكماً بخصوص حمله قريته، وفي أية حالة قريته. وهو المستوى على محالير القرية وبعض مشايخها بالإضافة عن عموم أهل القرية.

ان المدعى يعلمه هذا بكونه مختطبا من قبله فانه قد علمه المدعى على نفسه ان يكون له  
لعدم وجود خبر بقاء المدعى في كنفه او حيا في مكانه فانه قد علمه المدعى على نفسه ان يكون له  
وعند النظر في قضية اركان المحكمة في هذا الشأن فانه قد علمه المدعى على نفسه ان يكون له

[illegible]

امدي . . . . .  
امدي . . . . .  
وسعيد افندي العمری من اهالي الزام

فوار : بالتدقيق وجد ان المستأنف عليهم دفعوا دعوى المستأمن هذه القائمة بطلب حصص  
بلااضي اميرية بقولهم ان الدعوى مردودة بمزور الزمن استناداً على المادة ٢٠ من قانون الاراضى  
ان محكمة لار ...  
الزمن الذي نشأ فيه حق اقامة الدعوى منذ ...  
المستأنفين وقررت ايضاً بالوقت ذاته ان البيع الواقع ... رت المستأنف عليهم كان باطلاً ...  
يدعون ...  
القاضي لا ... لا يمكن ...  
حق مع ... ذكرت المادة ...  
...  
من امان ... ب تعديل احكام المادة المذكورة ... ضرورة ثبات استئنف  
عليهم حقاً ...

الأشخاص الذين يكون الأرض بالآثار وعلاوة على ذلك فهو ...  
الطائر والقيام به عندما يراهم شخص يطلب إرض اسمه داعياً ...  
...  
...  
...  
... دراسة الأرض من ...

وما نقرأ في الحديث المروي أنه قد نهى عن بيع النجس بين الورثة والشركاء لا يستلحق إقامة

# قرارت

## محكمة الاستئناف الحقوقية

﴿ في حب ﴾

نفس ٧٤ قرار رقم ١٠٠

فتح قرار اعدادي بدعوى سند تجارى ادعى فيه مخالفة الاصول التجارية

ولان احد الطرفين من التبعة الاسبانية التي لا يحق النظر بدعاويها

على الصورة الميئة

تشكلت محكمة استئناف حقوق حب من الرئيس محمود محسن بك الحكيم والمضو

وحيد افندي حمزة والعصو عبد الله افندي قتل في جلستها العلنية المنعقدة بتاريخ ٢٥

ربيع الثاني سنة ١٣٠٥ وبقي ٤ تمرين الثاني سنة ١٩٢٦ في غرفتها المخصصة بدار

الحكومة واصدرت اعلامها الآتي :

المستأنف الخواجه ادوار انطون اسود ترجمان قوسلانو دولة اسبانيا ومن سكان

محله الفريزية بحلب وكيله المحامي فتح افندي وكيل بموجب سند مؤرخ في ١٥ ايلول

سنة ١٩٢٥ مصادق من قونسلاتو اسبانيا على الاصول .

المستأنف عليه الخواجه انطوان مكرينه من اصحاب الاملاك المقيم في محلة

التل محلب وكيله المحامي خليل افندي نونه بموجب سند مصادق من كاتب العدل

بتاريخ ١١ آب سنة ١٩٢٣ على الاصول .

لقد اعطى استدعاء استثنائي من قتل وكيل المستأنف الموما اليه يتضمن استئنافه

القرار الصادر من محكمة تحرة حلب المختلطة في الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٧ كانون

الاول سنة ١٩٢٣ الآتي الذكر طالب اجراء التبليغات القانونية الى المستأنف عليه وطلبه

الي المحكمة واجراء المحاكمة وفسخ القرار وبه قيد الاستدعاء المذكور في قلم المحكمة في

# قرارت

## محكمة الاستئناف الحقوقية

﴿ في حلب ﴾

أساس ٧٤ قرار رقم ١٠٠

فصح قرار عدد دي بدعوى سند تجارى ادعى فيه مخالفة الاصول التجارية  
ولان احد الطرفين من التبعة الاسبانية التي لا يحق النظر بدعواها  
على الصورة الميينة

تشكلت محكمة استئناف حقوق حلب من ا رئيس محمود محسن بث الحكيم وعضو  
وحيد افندي حمزة والعضو عبد الله افندي فتال في جلستها العلنية المنعقدة بتاريخ ٢٥  
ربيع الثاني سنة ١٣٢٥ وبف ٤ تشرين الثاني سنة ١٩٢٦ في غرفتها المخصوصة بدار  
الحكومة واصدرت اعلامها الآتي :

المستأنف الخواجه ادوار انطون اسود ترجمان قونسلانو دولة اسباني ومن سكان  
محله الفريزية محلب وكيله المحامي نتج افندي وكيل بموجب سند مؤرخ في ١٥ المول  
سنة ١٩٢٥ مصدق من قونسلانو اسبانيا على الاصول .

المستأنف عليه الخواجه انطوان مكرينه من اصحاب الاملاك المقيم في محلة  
التل محلب وكيله المحامي خليل افندي نونه بموجب سند مصدق من كاتب العدل  
بتاريخ ١١ آب سنة ١٩٢٣ على الاصول .

لقد اعطى استدعاء استئنافي من قبل وكيل المستأنف الموما اليه يتضمن استئنافه  
القرار الصادر من محكمة تحرة حلب المختلطة في الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٧ كانون  
الاول سنة ١٩٢٣ الآتي الذكر طالاً اجراء التبليغات القانونية الى المستأنف عليه وسلميه  
الى المحكمة واجراء المحاكمة وفسخ القرار وبعد قيد الاستدعاء المذكور في قلم المحكمة في

٢٢ آب سنة ١٣٢٥ عين لرؤية الدعوى يوم فيه نسكت المحكمة ما بقا من هيئة  
الامة رية القانونية بحضور نقيب فدى الطاكي ترجمان قوسلاتو اسبابي بحلب عبد  
الاص و حضر و كيلا الطرفين الموم اليه و قرئ سند الكفالة المضمي من قدا  
صحي فندي حويش المصدق من غرفة التجارة و كاتب العدل بتاريخ ١٨ آب ٢٥ و  
المتمضت تعهد الكفيل الموماليه بتأدية مصاريف المحاكمة والسفيرة والا ضرر  
والحسرة التي تحصل للمستأنف عليه فيما لو ظهر مستأنف غير محقق بدعوة الاستئناف  
فقال دليل افندي ان الاستئناف هو التكموى على اعلام دعوى فصلتها المحكمة وبما  
المادة ٧ من ذيل قانون التجارة صرحت بانه على محكمة الاستئناف ان تقف على مضمون  
الاعلام المستأنف به و في الدعوى المستكومنها وان المادة ١٠٠ من اصول المحاكمات  
التجارية تعين مدة الاستئناف مبدؤها من تاريخ تبليغ الاعلام وبما انه لا يجوز قبول  
الاستئناف الاستئنافي ، الم يكن حاو على الشرائط القانونية فضلا عن ان القرار المستأنف  
به هو عبارة عن قرار اعدادي لا يجوز استئنافه كما هو منصوص عنه في المادة ٣٨ من  
اصول المحاكمات التجارية فانه يطلب رد الاستدعاء الاستئنافي المذكور فقال فتح الله  
افندي انه بعد ان راجع رئيس محكمة التجارة بطلب الاعلام المذكور واستكشف  
الموماليه عن اعطائه فقد استدعى لقمه لادعاء العام الاستئنافي بهذا الخصوص ولمد  
احيل لاستدعاء الى محكمة التجارة فقد اعيد بشرح يتضمن عدم امكان اعطائه الاعلان  
المذكور لان القرار المراد استئنافه هو غير قابل الاستئناف فكرر خليل افندي مقاد  
وقال ان تفسير المستأنف المادة ٣٧ من اصول التجارية هو في غير محلة ومخالف للمادة  
٩٦ من قانون التجارة وتطبيقات القوانين الجزائية بحق مرتكبي التزوير وهذه القوانين  
متفق عليها مع جميع الدول بحق الاجانب والوطنيين على السواء وهي تقضى بعدم جواز استئناف  
هكذا قرارات قبل اقتراحها بحكم قطعي فاجاب فتح الله افندي على ذلك ان سفراء الدول  
لما واه واوزر الخارجية التركي على تعديل المادة ١٠٥ بعدم جواز استئناف مثل هذه القرارات  
على - مدة لم يكن بينهم سفيرا لدولة اسبانيا وبذلك لا يشمل هذا التعديل لتبعة دولة  
اسباني ولدى المذاكرة حيث تبين ان هذه الدعوى كانت تري بصفة امتيازية لكون المستأنف

يرجى لدى قونسلاتو دولة اسبانيا وبما ان كتب المفوض السامي المؤرخ في ١٧ نيسان  
هـ ٩٢٥ رقم ٢٢٥٥ يصرح بأنه يجب ان تعد امتيازات المحامين ملفعة توجه اعان  
الالتداب وتجاه قوانين الحديثة المتعلقة بالحسبة التي لا تحمل فرقاً بين افراد تبعة غايلين  
او عليه تقرر ما كثرية الآراء عدم وظيفة هذه المحكمة الامتيازية من رؤية هذه الدعوة وان  
رويتها ، ثم للمحكمة الاستئنافية المشكلة بالصفة الوطنية وبعد تفهيم تقرر كور  
تشكلت المحكمة من هيئتها الوطنية فقط على الاصرار فقل فتح الله افندي ان حق  
ميزان الميز مبني على قوانين وعهود دولية مقررة بارادة سنة وبطال و تمديد ، حتاج  
قانون كما وان القوانين تكون مرعية لاجل - عد شره في تقوية الواقع كما - شرح  
بذلك في المادة - من قانون نشر القوانين والانظمة واسلام ، فلا يجوز ان تكل - هذه  
بدعوى مالم هيئة اوطية الا يقتضى احكام اصول المحاكمات التجارية تعال - اصول  
التي ابتدأت عليه لان استئناف هذا قراره يمكن يقتضى المادة - من قانون اصول  
محكمات التجارية فيضرب غطاء تقرر بقول استئنافية - بدعوى - ورة  
متبرية بمقتضى احكام اصول المحاكمات التجارية فقل حيل - من في - بقررت - بضية  
في قوانين مرعية من حين صدورها وتديف - لحدكم - كان - من حسب - احية  
والوظيفة - بشعبها وان قرار المحكمة الصادر بهذا الخصوص موثق - قانون ولدى - كركة  
تدين - مستأنف لم يرتبط الاعلام المداني لمطوب استئناف - سددته الاستئناف في  
وطب من هذه المحكمة - التوصل في حسب ضبط المحكمة لتدنية معلاً ذلك - ان  
رئيس محكمة التجارة منع عن ربط القرار بشكل اعلام - على لاصول - ، انه  
تاريخ الاستئناف على حدة وحيث انه يقتضى سيول لاصول - تحت - لمدة  
الشرايط الاستئنافية - من جهة - شرط الاستئنافية ربط الاعلام الماوب  
استئناف بالاستئناف - وتريه تقرر - شرط الاستئناف خصوص - ضبط المحكمة  
لاتدنية وتكليفه لاستئناف لاصول - على لاصول - والبر - في قديمة - لاصول - ف  
لعدمه وبعد تفهيم قراره - كور - لاصول - كان من فتح - لمدى وحيل افندي مقالة  
- في تم قديم - في - مدنى - في - مضمون وحيد افندي حرة وعبد

لله افندي فتال في هذه الدعوى لاسيما رأيهم فيها يلزم رد الاستدعاء لاستئني  
المعالي من قبله وعليه السحب العضوان المومئ بها من المحكمة وتشككت المحكمة من هيئة  
غيرها، وطالبت مطالعة المدعي لعدم الاستئني بهذا الخصوص فجاب طالب رد الاستدعاء  
المذكور لانه بتدقيق سند وكالة الموجود في اضرارة لدعوى لم يعترفه على ما يخول الوكيل المومئ  
اليه طلب رد الاعضاء في هذه الدعوى ولدى المدعى بان سند وكالة الذي استند اليه وكيل  
المستأنف ووربطه باستدعائه يتضمن وكالة عن المستأنف بهذه الدعوى فقط وليس له فيه  
ما ذبني عن موكله طلب رد الحكم فقد قررنا وفق الآراء ووفقا لطلب المدعي العام رد استدعاء  
الوكيل المومئ اليه بموجب المادة ٦٢ من اصول المحاكمات حقوقية وبسبب صاحب الدعوى ما أدن  
له بطلب الرد كما ذكر فلا يحمل تصمين الخزاء القدي المخصوص عنه في المادة المذكورة  
وبعد تفهيم لقرار المذكور تشككت المحكمة من هيئتها السابقة فقدم فتح الله افندي  
استدعاء آخر طالب به رد وحيد فدي وعده به فدي المومئ اليه من محكمة هذه  
الدائرة على لاسبب الملية سابقة ووربطه باستدعائه المذكور وكالة ادعى نها عموميه  
تحوله حتى طلب رد بحكم وقبل تدقيق فيه قل فتح الله فدي به عدل عن متعة  
استدعائه هذا وطلب عده كما يمكن وبتكليف طرفين بين مقاضي الاخير قل فتح  
الله فدي ان صورة الاعلام المستأنف قد اوسلت الى هذه المحكمة ضمن اوراق دعوى  
جزائية وطلب حله والاطلاع عليه فله به وحيث فهم ان قرار المطلوب استئنه هو  
موجود في هذه المحكمة في ملف لاوراق الجزائية المرفقة بعدد ٢٨٢ سنة ١٩٢٦ فقد  
تقرر حله من القلم والاطلاع عليه وبعد تفهيم لقرار المذكور حله المدعي المحكي عنه  
الوادلي محكمة في ٣١ تموز ١٩٢٦ لدعوى جزائية المنكوبة فبين المستأنف فتح  
الله فدي وكيل وبين المستأنف عليهم نعلوان مكر بنه واخلوان اسود ويوسف اسود  
ولدت تدقيق صورة الاعلام المحفوظة فيه ابو حودة مؤرخة في ٧ كانون اول سنة  
١٩٢٣ رقم ٤٢ سنة ٩٢٣ المصدقة من رأس كتبة محكمة التجارة بتاريخ ٢٢ كانون  
اول سنة ١٩٢٣ وجد ما لها انه تقدم استدعاء لرئاسة محكمة التجارة المختلطة بامضاء  
ادوار اسود ترجمان قونسلاتو اسبانيا يتضمن ان له بدمه انطوان مكر بنه ثلاثة بيرة

عثمانيه ذهب بموجب كمياله موقعة من امضائه لاسر والده المتوفي حرجي المؤرخة في  
 ١٠ كانون الاول سنة ١٩٠٠ لمرور ثلاثة اشهر ومعلقة اليه بصريق الخير ومن والده الموما  
 به مع الكفالة الدائمة في ١٥ كانون الاول سنة ١٩١٠ وفي ان المدعي عليه المديون  
 الاصلي متمنع عن دفع بدل الكمية المذكورة يطالب حله والحكمة عليه بالبلغ المذكور مع  
 الدفعة القوية وبالحكمة خيرية تحصور وكيلي الطرفين والترجمان تلي استدعاء  
 الدعوى وتلي استدعاء المدعى مع شرح الخير والمحضر على ظهره بامضاء حرجي  
 يدور في مكاتبه لاسر حماة دور سود لتضمن ان القيسة وصلته نقداً وتلي الاخر  
 المؤرخ في ١٥ كانون الاول سنة ١٩٠٥ ولما مضى المذكور تضمن كفالة ابنه المديون بهذه  
 الكميالة عن تمام مبلغ كفاية دائمة مستمرة لحامله وقد تعهد بدفع المبلغ باي وقت طلب منه  
 وحسب وكيل المدعي عليه ان تحرير الخير واسطر على الكميالة حصل بذات يوم تحرير  
 استدعاء الدعوى وسبق فيه الترخيص من اثني عشر سنة والقانون التجاري منع هذه الافعال  
 وتقدر من كتب ذات مزور بحكمة الدفعة ٩٠ وطالب حالي المدعي بدات اسوالة عن الكيفية تقرر  
 حبس المدعي بدات اسوالة عدم دأكل مدعي على اثبت في استدعاء بدات بهام لاو ليدى  
 حضوره قال انه مصر على استعماله بدعي نوجبه عليه ولاستنداداً بالمادة ٣٧ من اصول المحاكمات  
 تجارية تقرر كثرية لآراء يدعي لافاق مدعي عدم كرا لاجراء لايحباب القانونية  
 لعدم استدعاء كور وتوقيف سيد الدعوى ظهور نتيجة لجهة الجزائية، قرار اعطى في ١٧  
 كانون الاول سنة ١٩٢٣ او مدالاة لاء المدعى كور كرر كل من الطرفين مقاله السابق  
 ولدى المذاكرة حبت تين ن قرار التلي لم تحريلقه المستأنف عليه لذلك فهو غير  
 مع امددة القوية وانه ان استدعاء الاستدعاء المعطى من طرف المستأنف مستوفي  
 لاشتراط الاصوابية فقد تقرر، وفق لافاق قبول استدعاء المدعى وبعد تفهيم القرار  
 كرر كل من تافين كلامه سابق وايق كلام بعدد اث فيهم ختام المحكمة واتخذ  
 القرار الاتي :

### لدى المذاكرة :

بما ان محكمة التجارة كانت مشككة من هيئة الاختصاص الاسبانية وان القرار المستأنف



المتضمن ابداع الاوراق الى مدعى عدم المركزية لاجراء الايجات لقانونية بخصوص السند  
 مدعى تميزه وتوقيف سبب المدعى بظهور نتيجة الجهة الجزائية هو من قرارات  
 القرينة لان المحكمة حسنت فيه تقديره ، نخرج في نتيجة المحكمة الجزائية وبان  
 المادة ١٠٥ من اصول المحاكمات التجارية تصرح بخواص استئناف قرارات القرينة  
 على حدة وبان بدل من المادة ٢٧ ككون الثاني سنة ٣١٢ المتضمن فسخ حكم  
 المادة ٦٦ من قانون اصول المحاكمات الحقوقية وعدم جواز استئناف وتغيير جميع  
 القرارات التي تصدرها المحكمة هو عندئذ يكون اصول المحكمة الحقوقية لاشمول له  
 بقانون اصول المحكمة التجارية وله وان يكن جائز في باب وزارة العدلية العثمانية  
 تاريخ ٢١ كانون الثاني سنة ١٣٠٨ المخطوف على مذكرة الوزارة الخارجية ان سفراء  
 فرنسا وروسيا وايطاليا ونيوماس وهولاند والمكسيك وافقوا على تطبيق اديل  
 سالف المذكور في الدعوى التجارية لكنهم لم يذكروا في السداد المشر اليهم موافقة سفراء  
 اسباب لذلك لا يشمل هذا القرار لتسعة اسباب على ذلك هو انه يبينه وكيل المستأنف  
 عليه من عدم جواز استئناف القرار المذكور هو غير وارد ولما كان القرار المستأنف  
 معطى في الهيئة محتاطة لاسبابها وكانت ايجابية سائرة في محكماتها بموجب اصول المحكمة  
 التجارية وان المادة ٣٧ من اصول المحكمة التجارية تصرح بانها دائر احد  
 طرفين ورقة ولا يقلل بها الطرف الآخر وكذا ودعى التزوير فيها وصرح المبرز  
 من سلفه بانماضي حيز الدعوى الى نتيجة حسنة هذه المذكرة بمقتضى الاصول والقواعد  
 عملية في فصل تعيين طريق الخطا والخطا كانت المادة في هذا التحقيق والتطبيق  
 تجري في نفس المحكمة التي ترى الدعوى ولا ذكر في اصول اصول المحكمة التجارية  
 بانها ان محكمات الجزاء وفي سبب عدم استناد المحكمة في قرارها الى  
 اصول المحكمة الحقوقية حسب كونها سائرة في محكماتها على اصول المحكمة التجارية  
 وسنة قضائية الى محكمة اخرى بحرف الاصول والنون على ذلك فقد لقرار بانماضي  
 اذراء فسخ القرار المذكور وسادة لاوراق الى المحكمة لثومي فيها بموجب مواد الانفة  
 المذكورة من السند المستأنف عليه من محكمات مع احرة الوكالة باللغة (خمس الاف

وحماية وثلاثة فروع سورية بموجب مودة ١٩٨٨ من اصول محكمة لحقوقية قراراً  
 وجهياً قبل التمييز وفيه على الاصول يوم حسره ام قعي ٢٥ ربيع ١٤٠٨  
 ٣٤٥ وفي ٢ تشرين ١٩٣٦ وقد جرى تطهير هذا لاسلامه ربيع ١٥ حمر  
 الآخر سنة ٣٤٥ وفي ٢٣ كانون الاول سنة ١٩٣٦ على الاصول .

# قرارات

## المحاكم الشرعية المصرية

قرار من المحكمة الشرعية العليا في دعوى استحقاق لسطر

(١) المشروط له التولية اذا زال عنه وصف من الاوصاف التي اوجبهما الشارع في المتولي مثل العقل والقدرة والامة بعزل زوال ذلك وصف عنه . داعدا اليه الوصف عادله حقه في النظر ووجب على القاضي ان يرده اليه لانه حقه .

(٢) اذا كانت مناط التولية وصف كالارشاد ولا فصل ود زال ذلك وصف زالت التولية واذا عد تعود التولية بنفسه ويكون عمر القاضي في رده الى تولية من قبيل التمكن بعد ثبوت الوصف .

(٣) التولية الواقعة على ادوات موصوفة وصف او معينة بعينة تبقى ، بقيت تلك الاوصاف وقبل وجود العينة وتناول داراة الاوصاف ووجدت عايات ثم لا تعود بعد ذلك الا بالشرط .

### قرار

بجلسة المحكمة العليا الشرعية الممثلة على في يوم الخميس ١٠ يناير سنة ١٩٢٤ و١٠ جمادي الثانية سنة ١٣٤٢ السيد نعم محمد مصطفى المراعي رئيسه ولدى حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ احمد العطار نائبه والشيخ محمد عبد الرحمن عبد المحلاوي والشيخ مومى علي المروى والشيخ سيد الشاوي اعضاءه ونحضر كاتب اجلسة عبد الحميد رشوان افندي اصدروا في في قضية الاستئناف مرة ٢ اتمة ٩٢٣ وسنة ١٩٢٤ (المرفوعة) من محمد احمد افندي صادق موكل الشيخ محمد القاضي المحمي على حضرة صاحب المعالي وزير الاوقاف المصرية موكل الشيخ احمد حسين مندوب الوزارة في الحكم الصادر من محكمة مصر الابتدائية الشرعية في القضية مرة ٦٩ سنة ٩٢٢ وسنة

٩٢٣ بتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة ٩٢٣ برفض دعوى المستأنف استحقاقه للنظر على وقف والده احمد محمد صادق .

## الوقائع

تضمنت الدعوى الصادرة من المستأنف على معالي المستأنف عليه امام محكمة مصر الابتدائية الشرعية ان المرحوم الشيخ احمد محمد صادق ابن المرحوم الشيخ محمد صادق وقف اعيان بمقتضي حجة وقفه الصادرة امام محكمة مصر الشرعية بتاريخ ١٠ يوليو سنة ٩١٠ وانه جعل النظر من بعده لابنته المستأنف تم من بعده لانه الآخر وشرط الواقف في وقفه شروطاً منها ان يصرف من ذلك ما يلزم صرفه في شراء متبقيات من الخبز في كل اسبوع توزع على السادة القراء بمقرأه السلطان ابو العلا والامام الحسين والامام الشافعي وعشرين اقة كل يوم لتفريق على طلبة العلم برواق الصاعدة بالحامع الازهر ، وقد توفي الواقف وتولى المدعي النظر على الوقف ، بعد ذلك رفع ابو الخير افندي الان الثاني للواقف على المستأنف قضية بمحكمة مصر الشرعية طلب فيها عزله من النظر لما نسب اليه من انه متع عن تنفيذ شرط الواقف فيما يتعلق بالجراية المستحقة للارهر والمقاري السالفة الذكر في سني ١٠١٧ و ١٠١٨ و ١٠١٩ ، وقد حكمت المحكمة المشار اليها بضم ثقة للمستأنف فحوت المحكمة العليا وحكمت بتاريخ ٢٣ يناير سنة ٩٢٣ بالغاء الحكم المستأنف وعرات المستأنف من النظر على هذا الوقف لانه خالف شرط الواقف فصار معزولاً عن الوقف بمقتضى شرطه ايضاً ، ثم اقيم معالي المدعي عليه في النظر على هذا الوقف ووضع يده عليه ، وقد تاب المدعي بعد ذلك واناب واقلم عما نسب اليه من التهم والوجه الشرعي يقضي بارجاع حق النظر اليه تنفيذاً لشرط الواقف الذي قضى بان يكون له حق النظر بعده مدة حياته ، وطلب منع معارضة المدعي عليه له في ذلك وتسليمه اعيان الوقف ووكيل المدعي عليه اعترف بالوقف وانشائه وشروطه وبوفاء الواقف ونظر موكله عليه وقل ان الواقف شرط ان الناظر اذا خالف شرطاً من شروط الوقف يعزل من النظر ، وقد ارتكب المدعي كثيراً من

المعزلة من

الحينات عندما كان ناضرا وخالف شرط اواقف ولذلك قضت المحكمة  
النظر والاسباب التي قضت بمعزله لا تزال قائمة ، وطالب رفض الدعوى .  
حكم

المحكمة المشار اليها - تاريخ ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٢٣ - برفض الدعوى بالية حكم

سبب الحكم معزل المدعي هو مخالفته لشرط الواقف الذي نص على عزل الناصر الذي  
يخالف شرط من شروطه وان اواقف لا يشترط عوده من عزل مخالفته شرطا من  
شروطه اذ ذب، وسند المدعي هذا الحكم لدى المحكمة العليا - العاهة - وقال وكيله ان  
الحكم المستأنف نفي على سبب واحد هو ان الواقف لا يشترط عوده من عزل بخلافه  
شرط من شروطه اذ ذب او هذا السبب لا يتجوز الحكم مخالفته للشرع ضرورة ان  
يستوي شرعا اشتراط اواقف وعدم اشتراط عوده في مثل ذات الموضوع لان  
الشرع يحتم عزل من يرتكب اتهم كما انه يحتم عوده من توب عن فتنه اذا العزل  
عند المخالفة لم يزد عن اصل الشرع شيئا ، ثم قل ان الواقف وان كان قد نص في  
وقفه على ان من خالف شرطه - الا انه قد نص ايضا على ان المخالف يكون من بعده  
المستأنف مدة حياته جميعا - يعني ذلك ان المخالف ارتكب شيئا يوجب عليه عزله من الميراث  
له ان يرجع اليه دائمتا انه يرجع عن ذلك شيء - انقضاء شرط الواقف الذي قضى  
بان يكون للمستأنف حق ابد - مدة حياته كما ولو كان غرض اواقف ان المستأنف  
ليس له حق في الرجوع بعد ازالة الميراث الذي يخالف بجره من النظر لانه يعزل  
منه فقط والرجوع بعد ازالة مدة من القواعد الشرعية لا يصح تعطيلها لمجرد ان  
اواقف لم ينص على العوده - ان آخر ما ذكره ، وطالب وكيل المستأنف عليه تأييد  
الحكم المستأنف ورفض الاستئناف .

## المحكمة

بعد الاطلاع على اوراق القضية والمداولة:

حيث ان الاستئناف قدم وقيد في الميعاد فهو مقبول شكلا  
وحيث ان الحكم المستأنف في الموضوع هو صحيح لصحة اسبابه ، وذلك لانه

بالرجوع عن الفروع الفقهية لا يوجد فرق بين النظر وبين الاستحقاق ، وقد نصوا على انه لو شرط الواقف ان من طالب المتولي بحقه فله اخراجه فلو اخرجه المتولي ليس له اعادة بدون الشرط ، ولو شرط ان من خرج من مذهب الاثبات الى غيره خرج بفج واحد ثم عاد الى مذهب الاثبات لا يعود الا بالشرط ، ونصوا على انه لو قال ولايتها الى عبد الله ما دام بالبصرة فهو على ما شرط .

وحيث انه يتبع الفروع الفقهية يمكن ان يستنتج منها القواعد الآتية:

(١) المشروط له التولية اذا زال عنه وصف من الاوصاف التي اوجبها الشارع في المتولي مثل العقل والقدرة والامانة يعزل يزول ذلك الوصف عنه واذا عاد اليه الوصف عاد له حقه في النظر ووجب على القاضي ان يرده اليه لانه حقه (٢) اذا كان مناط التولية وصفا كالارشد والافضل فاذا زال ذلك الوصف زالت التولية واذا عاد نعود التولية بنفسها ويكون عمل القاضي في رده الى التولية من قبيل التمكين بعد ثبوت الوصف (٣) واما التولية الواقعة على الذوات موصوفة بوصف او مغاية بغاية فانها بقي ما بقيت تلك الاوصاف وقبل وجود الغايات وتزول اذا زالت الاوصاف ووجدت الغايات ثم لا تعود بعد ذلك الا بالشرط ،

ومن حيث انه يعلم من هذا انه ما قالوه من عودة المشروط له التولية بعد التوبة عن الفسق وبعد البرء من الجنون مثلا خاص بزوال الاوصاف التي فرضها الشارع والتي لا بد منها جبراً سواء لاحظها الواقف او لم يلاحظها ،

وحيث ان المستأنف كان عولاً من قبل الواقف على ان يعزل اذا خاف شرطاً من الشروط التي شرطها الواقف فتكون توليته مغاية بالخافة تزول عند وجودها ثم لا تعود بعد ذلك كما لا يعود الاستحقاق لو كان مقيداً بهذا القيد الا بالشرط ،

وحيث ان المستأنف عزل قبل ذلك لوجود المخالفة منه فلا يكون له الحق في العود الى التولية بعد ذلك الا بشرط الواقف ،

لذلك

قررنا تأييد الحكم المستأنف ورفض الاستئناف واعلن الوكيلان الحاضران بذلك

# البنك العثماني

تأسس سنة ١٨٦٣

رأس ماله : ١٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه انكليزي

مراكزه الرئيسية : لوندرة وباريس والامستاتة

فروعه في فلسطين : يافا ، القدس ، حيفا ونابلس

فروعه في شرق الاردن : عمان

هذا البنك يتعاطى جميع اشغال البنوك بشروط موافقة جداً

## Ottoman Bank

Est<sup>d</sup> 1863

CAPITAL £ 10,000,000.

HEAD OFFICES : London, Paris Constantinople

BRANCHES IN PALSTINE : Jaffa, Jerusalem, Haifa, Nablus.

« IN Transjordan : Amman

The Ottoman Bank transacts all kinds of banking business  
at most favourable conditions

## فهرس الجزء الاول من السنة الرابعة

### الموضوعات الحقوقية

صحيحة

القضاء في فلسطين	٣
الاوراق المالية	٨
الشريعة الانكليزية	١١
مقايضة بين قانونين	١٧
لا عذر في جهل القانون	١٩
السياسة الشرعية وبيان المراد منها	٢٣

### الشرطة

بحث بيولوجي في الاجرام والجنون	٣٣
غفلات المجرمين	٣٩
افشاء مدير السجن لاسرار وظيفته ( كلمات المحرم الاخيرة )	٤٣
جرائم الغرام	٤٨
الاجرام في اميركا	٥١
اقتله وتنتحر	٥٣

### الاخلاق والاجتماع

تولستوي	٥٤
كلية في البناء	٦٣
مرافعة لصاحب هذه الجريمة	٦٧

### في المحاكم المصرية

احكام هامة صادرة من محكمة مصر النظامية (محكمة النقد والاهرام)	٧٤
محكمة استئناف مصر	٧١
« « « «	٧٨

### باب القرارات

قرارات صادرة من محكمة التمييز في الاستانة	٨١
قرارات صادرة من محكمة الاستئناف العليا في القدس	٨٩
قرار محكمة الاستئناف الحقوقية في حلب (سوريا)	٩٧
قرار صادر من المحكمة الشرعية العليا في مصر	١٠٤



# المخابرات الادارية والتحريرية

- باسم -

الحلبي

مدير ادارة المجلة

مساعد رئيس التحرير

فوزي الحاجاني

رقم التلغراف ٢٨٢

صندوق البريد ٦٦

بافا - فلسطين

## الاشتراك

عن سنة في جميع الجهات جنية فلسطيني او ما يعادله من الغروش السورية

والمصرية وخمس عشرة روبية

ويخصم الربع لتلامذة المدارس وكتاب المحاكم ومأموري التحقيق من افراد

البوليس ( بدرجة شاووش فما دون ) ويدفع الاشتراك سلفا

طرق ارسال البدل

البدل يرسل باسم مدير ادارة المجلة اما حوالة على احد المصارف واما

ضمن تحرير مؤمن عليه ( ورقا نقديا من العملة الفلسطينية او السورية

او المصرية او الانكليزية او رويات

الاعلانات: يتفق عليها مع مدير الادارة

